جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبين: - شايب الذقن محمد

- معوش خميستي

بعنوان:

دراسة تحليلية حول واقع الشمول المالي في الجزائر خلال السنوات 2014-2017-2021 (مع الإشارة إلى الدولتين مصر والسعودية)

أعضاء لجنة المناقشة

بوبكر ملياني	أستاذ مساعد	رئيسا
عبد الغفار غطاس	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
دشاش محمد الصالح	أستاذ محاضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

اهدي ثمرة عملي هذا:

الى من أوصانا بهم الرحمن حين قال:

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"..

والدي العزيز.. ووالدتي الغالية

إلى من شهدوا معي متاعب الدراسة وسهر الليالي، من كانوا خير عون لي في دربي.. أخوتي الصغار الأعزاء

إِلى من يُقدّرون قيمة العلم ويدركون معنى السعي نحو الأفضل.. أصدقائي الأكارم

الى من أعطوني من ينابيع معرفتهم وخبرات حياتهم الكثير.. أساتذتي الأفاضل

الى كل خريجي دفعة 2024ادارة مالية ولكل من أعانني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب وبعيد.

الى كل من فتح صفحات هذه المذكرة وتصفحها

شايب الذقن محمد

الإهداء

الى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

الى أساتذتي في الجامعة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

معوش خميستي

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

سيدنا محمد الامين عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم

والحمد لله رب العالمين، لك الحمد ياربي كما ينبغي لجلال وجهك

وعظيم سلطانك وعلو مكانك لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضا

نحمد الله ونشكره أن أمدنا بالقوة والتوفيق لإنجاز هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور غطاس عبد الغفار لقبوله الإشراف على هذا العمل وتخصيصه لجزأ من وقته ومجهوداته لتقديم النصائح والإرشادات والتوجيهات، ليس في مرحلة التأطير فحسب بل انه كان كذلك و أكثر في مرحلة الدراسة، وكان مثالا في التعامل وقدوة في العمل فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نتوجه خالص الشكر الى أساتذتنا الكرام جزاكم الله كل خير

دون أن ننسى كل من ساندنا في انجاز و إتمام هذا العمل كما نتقدم بالشكر لكل من سعى إلى إثراء هذه المذكرة بالنصح والارشاد.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الجزائر والدول العربية، من خلال الجهود والمساعي المبذولة في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال دراسة المتغير الشمول المالي في ظل التطورات الحديثة للخدمات المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تقديم وصف للشمول المالي وبيان مؤشراته إضافة الى الخدمات البنكية في الجانب النظري، والادوات الاحصائية من أجل تحليل البيانات المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي من خلال الجداول.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لازالت تعاني من تدني مستويات الشمول المالي، مثلها مثل بعض الدول العربية، وهي بحاجة الى وضع سياسات واستراتيجيات فعالة تسمح لها بتحسين الشمول المالي، انطلاقا من تنويع الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات البنكية، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي.

Abstract:

The purpose of this study was to clarify the role of Algeria and the Arab States through efforts and endeavors to promote financial inclusion by examining the changing financial inclusion in the light of recent developments in financial services. Accordingly, the analytical descriptive approach was drawn upon with a view to providing a description of financial coverage and indicators, as well as of banking services on the theoretical side and statistical tools for analyzing data from the World Bank database through tables.

The study found that Algeria continues to suffer from low levels of financial inclusion, as do some Arab States, and needs to develop effective policies and strategies that will allow it to improve financial inclusion, based on the diversification of financial services.
Keywords: financial inclusion, banking services, financial services, financial inclusion indicators.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكروعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II-III
قائمة الجداول	V-IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	05
المبحث الأول: الشمول المالي والخدمات البنكية	06
المطلب الاول: ماهية الشمول المالي والخدمات البنكية	19-06
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	24-19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	26-25
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	28-27
خلاصة الفصل الاول	29
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	30
المبحث الأول: دور البنك الجزائري في تعزيز الشمول المالي	31
المطلب الاول: لمحة عن البنك الجزائري	32-31
المطلب الثاني: جهود بنك الجزائر نحو تعزيز الشمول المالي	38-33
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر والسعودية خلال السنوات2014-2017-2020	38
المطلب الاول: نظرة عامة عن الشمول المالي في الدول العربية	45-38
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر السعودية	54-46

خلاصة الفصل الثاني	55
الخاتمة	56-55
قائمة المراجع	61-58
فهرس المحتويات	62-61

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات الشمول المالي	24-23
02	المؤسسات والمصارف المالية الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	34-33
03	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر للفترة (2018-2022)	35
04	تطور عدد مراكز الصكوك البريدية في الجزائر للفترة (2018-2022)	36
05	المؤسسات المساهمة في مبادرة الشمول المالي	45
06	نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	46
07	نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	47
08	نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	48
09	نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية حسب السن (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	48
10	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	49
11	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	50

12	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ائتمانية في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	51
13	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ائتمانية في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	52
14	نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس خلال الفترة (2014-2021) الى اجمالي السكان البالغين	53
15	نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن خلال الفترة (2014-2017) الى اجمالي السكان البالغين	53

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مبادئ الشمول المالي	12
02	ركائز الشمول المالي	13
03	أبعاد الشمول المالي	22
04	المؤسسات والمصارف المالية الناشطة في الجزائر	34
05	تطور عدد الوكالات البنكية في الجزائر	36
06	الشكل رقم (06): تطور عدد مراكز البريد في الجزائر	37

قائمة المصطلحات:

المصطلحات	الشرح
مجموعة العشرين G20	هي منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 19 دولة والاتحاد الأوربي، تأسست المؤسسة سنة 1999 وتهدف الى مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، بما فيها الشمول المالي.
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP	جهاز تابع للأمم المتحدة يهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. وهو يعزز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات الدولية لتبادل المعلومات ووضع الاستراتيجيات وتحسين فرص النمو الاقتصادي للفئات الضعيفة والمهمشة.
مؤسسة التمويل الدولية IFC	تأسست في عام 1956 كجزء من مجموعة البنك الدولي. وتهدف إلى تعزيز القطاعات الخاصة في البلدان النامية من خلال التمويل والموارد. وتركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، وتعزيز خلق .فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة.
قاعدة بيانات المؤشر العالمي للاندماج المالي Global Findex	هي مبادرة تديرها مجموعة البنك الدولي وتُطلق كل ثلاث سنوات تقريبًا. تهدف إلى قياس التغيرات في الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم.
البنية التحتية	مجموعة من العناصر الهيكلية المرتبطة التي توفر إطار العمل للهيكل الكلي للتطوير.
التمويل الاخضر	يركز التمويل الأخضر على المشاريع والأنشطة التي تعزز الاستدامة البيئية، وتقلل من الانبعاثات، وتدعم قطاعات مثل الطاقة المتجددة، وإدارة المياه، والنقل النظيف.
التأمين الاخضر	يركز التأمين البيئي على تغطية المخاطر والتعويض عن الخسائر المرتبطة بها.

مجلس محافظي المصارف المركزيةBIS	هو منظمة دولية تم إنشاؤها في عام 1930 ومقرها في بازل، سويسرا مجموعة من مصارف الاحتياطي الفيدرالية والبنوك المركزية الأخرى من مختلف دول العالم، وتعمل على تعزيز التعاون المالي والاقتصادي الدولي
الثورة الرقمية	تحول جذري في المعيشة والعمل بسبب التقدم التكنولوجي في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت والهو اتف ..الذكية والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السحابية وغيرها
التمويل الاصغر التقليدي الاسلامي	نوع من التمويل يعكس مبادئ الشريعة الإسلامية، يقوم على الشر اكة والتعاون بين المقرض والمقترض، ويقدم خدمات مالية تتفق مع القيم .الإسلامية

قائمة الاختصارات:

شرحه	دلالته	الاختصار
Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء	CGAP
International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية	IFC
Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي	AMF
German Development Agency	الوكالة الألمانية للتنمية	GDA
Alliance for FinanciaL Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي	AFI
World bank	مجموعة البنك الدولي	WB

مقدمة

تمهيد:

يعد الشمول المالي أحد أكثر المفاهيم التي برزت في الساحة الدولية والعربية في السنين القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية(2008)، فقد أصبح نقطة اهتمام جل المؤسسات والحكومات، لأن من خلاله يتم رفع مؤشرات الشمول المالي التي تساهم في تقوية الجانب المصرفي من جهة ولم شمل الافراد المهمشين ذوي الدخل المحدود من خلال منحهم خدمات مالية ذات تكاليف ملائمة لأموالهم من جهة أخرى، فالشمول المالي يعتبر الطريق المناسب لربط المؤسسات والهيئات المالية بجميع شرائح المجتمع المختلفة، ولتحقيق هذه الغاية تلتزم المؤسسات المالية بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية وضمان استخدامها بشكل مناسب وفعال.

أصبح الهدف الرئيسي للبنوك والمؤسسات المالية هو تعميم الخدمات المالية ومحاولة تغطية كل الفئات، وذلك بواسطة توفير مختلف الخدمات المصرفية المواتية وبتكاليف مقبولة، وابتكار طرق سهلة للوصول الى هذه الخدمات واستخدامها، وهذا الهدف يزيد من قدرة القطاع البنكي على مواجهة ما عليه من التزامات والحفاظ على استقراره واستمراره ودعم الاقتصاد.

بالإضافة إلى ذلك تتجه الجزائر إلى تحديد استراتيجيات وتدابير منتظمة لتعزيز الشمول المالي ورفع مستواه وفقًا لبيئات مالية محددة، بتوفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والائتمان والتأمين والاستثمارات، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي والاستقرار المالي للأفراد.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟ وماهي جهود الجزائر نحو تعزيزه؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماذا يقصد بالشمول المالي؟

-ماهي أبعاد ومؤشرات الشمول المالي؟

- ماهي جهود الجزائر نحو تعزيز الشمول المالي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الشمول المالي يساعد الافراد سواء الاغنياء أو المهمشين وأصحاب الدخول الضعيفة (محدودي الدخل) في الوصول الى الخدمات المالية بشتى أنواعها، وبتكاليف مناسبة.

-نشر التوعية والمعرفة المالية في أوساط المجتمع الجزائري، يساهم في الوصول الى الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي.

- ضعف البنى التحتية والتكنولوجيا المالية المتطورة في الجزائر، ينعكس سلبا على مستويات نسب مؤشرات الشمول المالي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح وتقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهدافه وأهميته، خصائصه ومبادئه وركائزه، وكذلك تقديم الابعاد الأساسية ومؤشراته، بالإضافة الى التعرف على الخدمات البنكية بما فيها المفهوم والانواع وأهم الخصائص، كما يتم التعرف على مساعي وجهود الدول العربية المبذولة في هذا النطاق، ومن خلال كل هذا يتضح أن الشمول المالي هو الأساس في وضع كل الخدمات المالية المقدمة عند المحتاجين لها، وذلك حسب القدرات المتوفرة لدى كل فئات المجتمع.

أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

-تحديد المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والخدمات البنكية.

-التعرف على الجهود المبذولة من طرف البنك الجزائري نحو تعزيز الشمول المالي.

-ابراز مساعي الدول العربية في تعزيز الشمول المالي.

-تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي الصادرة من احصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي للدول العربية المختارة.

منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفاهيم الشمول المالي والخدمات البنكية، والأدوات الاحصائية من أجل تحليل البيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تم دراسة بعض مؤشرات الشمول المالي لإحصائيات من قاعدة بيانات البنك الدولي للسنوات 2014-2017-2021.

- **الحدود المكانية:** تم حصر حدود الدراسة على الجزائر مع الاشارة الى الدولتان مصر والسعودية.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

الأسباب الموضوعية: تأتي هذه الأسباب من خلال الاهمية الكبيرة التي تتعلق بالشمول المالي ولعل أهمها:

-الشمول المالي يساعد كل فئات المجتمع في الوصول الى مختلف الخدمات المالية، بما في ذلك المهمشين وأصحاب الدخول الضعيفة.

-الشمول المالي يساهم في تقليل الفجوة الاقتصادية بين طبقات المجتمع المختلفة، من خلال توفير فرص متساوية للوصول الى الخدمات المالية.

-يشجع الشمول المالي البنوك ويدفعهم الى تقديم خدمات متنوعة، تلبي رغبات مختلف الشرائح في المجتمع.

الأسباب الذاتية:

-حداثة الموضوع وأهميته الكبيرة سواءا بالنسبة للاقتصاد أو للمجتمعات.

-الرغبة في اكتساب معرفة متعمقة بالشمول المالي والخدمات المالية.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تم تخصيصه الى أساسيات حول الشمول المالي والخدمات البنكية، أما المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الاجنبية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لمؤشرات الشمول المالي المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم لمحة عن البنك الجزائري بالإضافة الى جهود الجزائر لتعزيز الشمول المالي، أما المبحث الثاني تم فيه بيان مبادرات ومساعي الدول العربية وصندوق النقد العربي في تعزيز الشمول المالي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الجانب النظري

تمهيد:

اكتسب الشمول المالي أهمية كبيرة في آخر السنوات القليلة الماضية، فهو من أكثر المفاهيم المتداولة عند أغلب الدول المتقدمة والنامية مؤخرا، والذي أصبح تحت أنظارهم، باعتباره الطريق الأقرب لتوصيل وربط مختلف الخدمات والمنتجات المالية بكل شرائح المجتمع، ومن ثم تلبية رغباتهم واحتياجاتهم الخاصة، ولتحقيق هذه الغاية يجب على الدول وضع سياسات واستراتيجيات تتضمن تحقيق الشمول المالي، بما فيها توفير الخدمات المالية وذلك بحسب احتياجات المجتمع المختلفة، مع الحرص على أنها تكون ملائمة لقدراتهم، فكلما تنوعت وتعددت المنتجات المالية، زاد الشمول المالي الذي يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للدول.

من اجل الإحاطة بكل زوايا الموضوع سيتم تقسيم الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الشمول المالي والخدمات البنكية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الاجنبية.

المبحث الأول: الشمول المالي والخدمات البنكية

لعب الشمول المالي في السنوات الاخيرة دور مهم في اقتصاد الدول، خاصة في المؤسسات المالية، التي تسعى دائما على تحقيقه على الوجه المناسب، من خلال طرح خدمات مالية جديدة وشاملة لجميع رغبات المجتمع.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي والخدمات البنكية

إن الاهتمام بالشمول المالي وحده غير كافي لتحقيقه، فالخدمات البنكية عنصر مهم أيضا ويجب على البنوك المؤسسات المالية العمل على تنويع هذه الأخيرة وتوسيع مجالها، من خلال الخروج الى أوساط المجتمعات التي تختلف من بلد لآخر، من أجل تشخيص وأخذ الآراء والرغبات التي من شأنها أن تساعد المختصين الماليين في انتاج خدمات مالية جديدة.

أولا- الشمول المالي: حضي الشمول المالي - والذي يعتبر من المفاهيم الحديثة في الأدبيات الاقتصادية والمالية - في مطلع الألفية الثانية باهتمام متزايد من قبل المتخصصين الماليين وصانعي القرار والهيئات الدولية، وأصبح بمثابة هدف مشترك للكثير من الحكومات والبنوك المركزية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[1].

01-تعريف الشـــمول المالي: يمكن تعريف الشـــمول المالي انطلاقا من التعاريف التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية والبنوك التي اهتمت به في السنوات القليلة السابقة الى:

-البنك الدولي:

عرف الشـمول المالي على أنه امكانية وصـول الافراد الى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسـعار معقولة تلبي احتياجاتهم- معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسـهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين-، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام[2].

[1] ولد عوالي أمينة، دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د، مالية مؤسسة، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2022-2023، ص 03.

[2] البنك الدولي، الشمول المالي، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview، تاريخ الاطلاع 2024/02/27.

-صندوق النقد العربي:

بأنه اتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية[1].

-البنك المصري:

عرفه بإتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أم أفراد، والعمل على تمكين فئات المجتمع من استخدام تلك الخدمات من خلال تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية[2].

-البنك الجزائري:

الشمول المالي يعني توافر جميع الخدمات واستخداماتها المالية لمختلف شرائح المجتمع من مؤسسات وأفراد، وخاصة المهمشين وذلك عبر القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان، وابتكارات الاكثر تكييفا في الخدمات المالية وبأسعار تنافسية معقولة، كما يغطي حماية حقوق المستهلكين للخدمات المالية من خلال دعمهم حتى يتمكن من ضمان الادارة السليمة لأموالهم ومدخراتهم لتجنب لجوء بعض المستهلكين الى القنوات والادوات الغير رسمية، التي لا تخضع لأي رقابة مالية [3].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا اضافة تعريف شخصي:

الشمول المالي هو الالمام بكل طبقات فئات المجتمع سواء الفئات الفقيرة أو الغنية، من أجل تمكينهم من الاستفادة من الخدمات المالية المتاحة بأسعار ملائمة ومناسبة، لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم.

---

[1] صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، 2017، ص05.

[2] البنك المصري، الشمول المالي، https://banquemisr.com/Home/ABOUTUS/Literacyand ، تاريخ الاطلاع 2024/03/01

[3]Bankd'Algérien 2022، Brochure sur l'Inclusion financière, p01، ، **https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10/inclusion7.**

02- أهداف الشـــمول المالي: للشـــمول المالي العديد من الاهداف المهمة التي تســـاهم في تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وهي كالاتي:

- تعزيز فرص وصول الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع سواءا كانت أفرادا أو منشآت وجذب المحرومين والمستبعدين ماليا الى النظام المالي وتعريفهم بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها.
- حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال اعداد السياسات والتعليمات وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم بما يضمن حد أدنى من التثقيف المالي، ويوسع قاعدة العملاء بإدخال عملاء جدد[1].
- دعم المشـــروعات متناهية الصـــغر والصـــغيرة والمتوســـطة حيث يســـاهم ذلك في انخفاض معدل التضـخم، والحفاظ على قوة القيمة الشـــرائية للنقود، وانخفاض أســـعار الفائدة على الاقراض في البنوك، وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية التي تؤدى الى زيادة فرص العمل.
- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدي الى زيادة السيولة البنكية، وهو ما قد ينعش الاقتصاد، فالسـيولة التي يدخرها الفرد في بيتيه تمكنه وحده من الاسـتفادة منها، أما السـيولة المودعة في البنك فتمكن أطرافا اخرى من الاستفادة منها واستثمارها بدلا من بقائها دون استثمار.
- تزويد العميل بكافة المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية.
- زيادة الوعي والتثقيف المالي للعملاء بما سيحقق لهم خيارات مالية مبنية على معلومات صحيحة.[2]

03-أهمية الشمول المالي: يعتبر الوصول الى الخدمات المالية على نطاق واسع امرا ضروريا لتحقيق الرفاه الاقتصـــادي للأســـر في البلدان منخفضـــه الدخل، حيث تســـهل الخدمات الادخار، الدفع والائتمان، الاستهلاك على مستوى الأسرة وتساعد على التامين ضد المخاطر وتسمح بالاستثمار في التعليم واشكال راس المال الاخرى[3].

---

[1] مريمت عديمة، جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد،02 المجلد ،04 جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012 ص .276

[2] اية عادل محمود، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي للبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 2021، ص، ص 377-388.

[3] كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، مالية وبنوك، علوم مالية ومحاسبة، جامعة 8 ماي 1954قالمة، الجزائر، مارس2024، ص، 95.

كما يساهم الشمول المالي في تقديم الخدمات المالية بتكلفة معقولة لأقسام واسعة للفئات المحرومة، مما يدعم مسار التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال مايلي[1]:

أ-الاهمية الاقتصادية للشمول المالي: يعزز الشمول المالي التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مايلي:

- دعم ريادة الأعمال الاجتماعية وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى تطوير أسواق مالية سليمة وعادلة وشفافة تؤمن التمويل اللازم للشركات.

- دعم اللامركزية والتقليل من مستويات البطالة والحد من هجرة الأدمغة.

- تحسين الإنتاجية الزراعية والصناعية والتكنولوجية والمساهمة في توزيع الدخل بشكل عادل.

- تحسين ميزان المدفوعات والتقليل من عجز الموازنة العامة بالإضافة لنشر ثقافة إدارة المخاطر واستيعاب الصدمات المالية على مستوى الأفراد.

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، ومساعدتهم على تحسين دخلهم والادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة، فالشمول المالي يمكنهم من الخدمات المالية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وكذا يساعدهم على توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم وتنمية أعمالهم.

ب-أهمية الشمول المالي للفرد والاسرة والمجتمع: يمثل الشمول المالي عنصرا حيويا للفرد والاسر ة والمجتمع، وله أهمية كبيرة في عدة جوانب[2]:

-بالنسبة للفرد: يتيح الشمول المالي فرص أفضل لإدارة الاموال بشكل سليم وامن، ويفتح فرص للادخار والاستثمار في التعليم والصحة وتأسيس المشروعات، وإدارة المخاطر ومواجهه الصدمات المالية.

-بالنسبة للأسرة: يساعد الشمول المالي على اداره المدخرات، وتجنب التقلبات المالية الطارئة واتخاذ قرارات الاستهلاك والادخار والاستثمار والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل.

---

[1] سعيدي صبيرة، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ال دكتوراه، مالية وتأمينات، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسين بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022-2023، ص، ص، 47-48.

[2] كردوسي مروة، مرجع سابق، ص، 96.

-**بالنسبة للمجتمع:** يمكن الشمول المالي من توجيه المدخرات نحو الفرص الاستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات وخلق المزيد من فرص العمل بالتالي زيادة مستويات الدخول وتحقيق النمو الاقتصادي كما يتيح للجميع التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

ج-**تعزيز أتمتة النظام المالي واستقراره:** الشمول المالي عنصر أساسي في تحقيق الاستقرار وتعزيز وأتمتة النظام المالي، من خلال[1]:

-ان زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية، مع تخفيف مستويات التركيز فيها، وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث اظهرت دراسة للبنك الدولي ان الدول ذات مستويات الشمول المالي الاكبر اقل عرضه لحدوث التقلبات السياسية.

-يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزياده معدلات استخدامها المزيد من اتمته هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن 21، ان زياده الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصه فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعه اكبر وبتكلفه اقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدر على متابعه حركه الاموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الاموال وتمويل الارهاب، كما ان اثمته المدفوعات المختلفة ستخلق فرصه لدخول المزيد من الافراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

04-خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانية جديدة للفقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه

[1] معهد الدراسات المصرفية، الشمول المالي، اضاءات نشرة توعوية، الكويت، 2016، ص02.-https://kibs.edu.kw/wp-content/uploads/2021/10/Edaat_Feb2016_Financial_Inclusion_1773.pdf

الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي.

كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي[1].

05- مبادئ الشمول المالي:

من اجل اعداد استراتيجية وظيفية مستقبلية للشمول المالي اقرت مجموعة (G20)09 مبادئ تبنتها الدول الأعضاء سنة (2010) وهي كالآتي[2]:

-القيادة: بعث التزام الحكومة الشمول المالي للمساعدة في التخفيف من حدت الفقر.

-التنوع: اتباع سياسات تعمل على تشجيع المنافسة وتتيح حوافز تتماشى مع اوضاع السوق قصد الوصول الدائم والمستمر للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع منها.

-الابتكار: اي العمل على تشجيع الابتكار المؤسسي والتكنولوجي كأسلوب لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها والعمل على معاجلة نقاط الضعف في البيئة الأساسية.

-الحماية: اي الاعتراف بدور الحكومة من خلال سنها للقوانين والتنظيمات لتنظيم تقديم الخدمات المالية والجهات المقدمة لها والعمل على تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء.

---

[1] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020، ص 477.

[2] مفيدة الاحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر- واقع تحديات- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011الى2021، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر2023، ص، ص، 27-28.

العملاء: التمكن من معرفة اسباب القوة والعمل على تطوير التثقيف المالي والقدرات المالية.

-**التعاون:** تهيئة وتوفير بيئة مؤسسية تتضح فيها التنسيق داخل الحكومة وخطوط المساءلة وتشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنية.

-**المعرفة:** وضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد من خلال الاستفادة من البيانات وقياس التقدم المحقق وتقييم النهج التراكمي الخاص بالتعليم والاختبار المقبول من قبل كل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة.

-**التناسب:** خلق إطار وسياسات متعلقة بالجوانب التنظيمية تتناسب مع المنافع والمخاطر المتأتية من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة.

-**إطار العمل:** ضرورة توفير نظام مرن ومناسب يستند إلى المخاطرة بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على توفير مناخ قادر على المنافسة اخذا بعني الاعتبار هذه الأموال فبي سياق الإطار التنظيمي بما يتماشى مع المعايير الدولية والظروف المحلية.

وهذه المبادئ موضحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مبادئ الشمول المالي

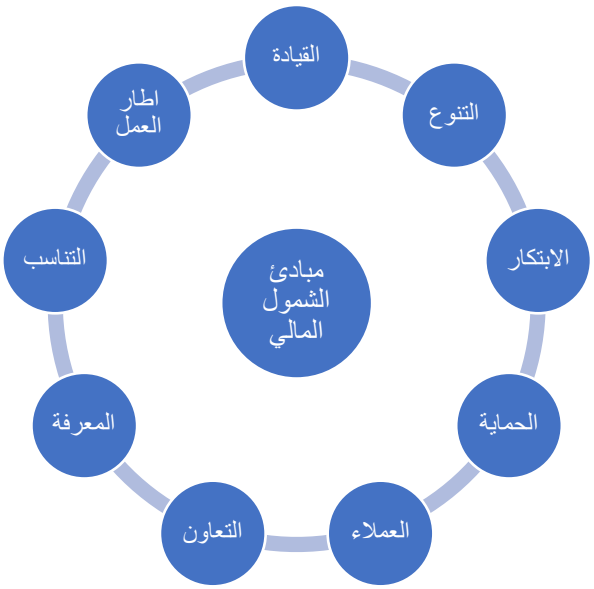

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع مفيدة الاحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر- واقع تحديات- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011الى2021، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر2023، ص، ص، 27-28.

06-ركائز الشمول المالي: يتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الافراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته[1].

ويمكن توضيح ركائز الشمول المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): ركائز الشمول المالي

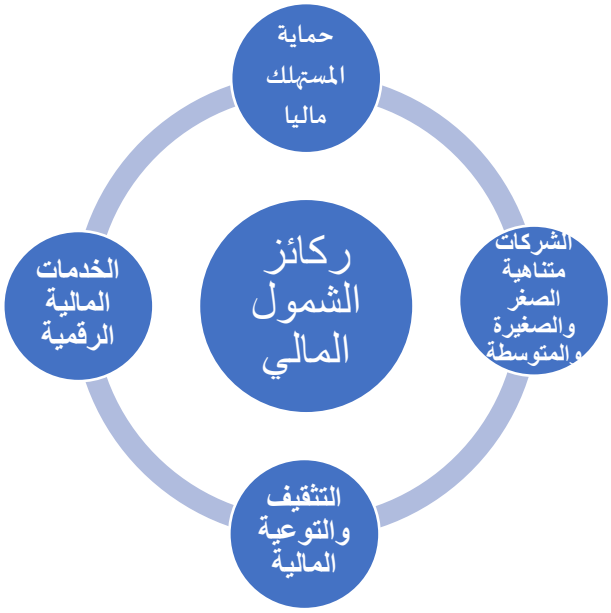

المصدر: سوداني نادية، واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الاشارة الى مبادرة الشمول المالي في الدول العربية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 02، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر2022، ص 68.

ثانيا: الخدمات البنكية: الخدمات البنكية هي واحدة من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، لأن البنوك تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تلبي احتياجات كل من الأفراد والشركات. تساهم هذه الخدمات في تسهيل العمليات المالية واستقرار الاقتصاد من خلال دعم الاستثمارات وتنظيم التدفقات النقدية. تشمل الخدمات المصرفية العديد من الأنشطة والمنتجات المالية.

[1] سوداني نادية، واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الاشارة الى مبادرة الشمول المالي في الدول العربية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 02، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر2022، ص 68.

01-تعريف الخدمات البنكية: الخدمات البنكية هي مختلف الأنشـطة والعمليات البنكية ذات المضـمون النفعي، والكامنة في العناصـر غير الملموسـة والمقدمة من قبل البنك للزبائن والمتعاملين، والتي تشـكل أساس إشباع رغباتهم المالية والنقدية وتشكل في الوقت ذاته مصدر ربح البنك[1].

كما تعرف على أنها نشاط أو عمل يحصل عليه المستفيد من خلال الافراد، المنظمات أوالماكينات، وأن مستوى الاشباع للمستفيد يرتبط بمستوى آداء الافراد والماكينات وذلك لعدم ملموسية هذا النشاط أوالعمل، وأن هذه الخدمات قد يرتبط تقديمها بمنتج أو لا يرتبط[2].

ويمكـن تعريف الخدمـة المصرفية علـى أنهـا مجموعـة مـن الأنـشطة، يقـوم المـصرف مـن خلالهـا بتقديم مجموعة من الخدمات لعملائه، بهدف إشباع حاجاتهم ورغباتهم وتحقيق أرباح للبنك، وقد يكون إنتاجها مرتبطًا بمنتج مادي وقد لا يكون كذلك[3].

من خلال كل التعارف السابقة يمكننا اضافة تعريف شخصي:

الخـدمات البنكيـة عبـارة عن عـدة أعمـال ونشـاطات ذات الطابع النفعي، التي تقـدم من طرف البنوك والمؤسـسـات المالية، حيث أن هذه الخدمات تكون ملموسـة أو غير ملموسـة يسـتفيد منها مختلف الافراد والعملاء، في اشـباع حاجاتهم ورغباتهم المطلوبة من جهة، وتحقيق الارباح للبنوك والمؤسـسـات المالية من جهة أخرى.

02-أبعاد الخدمات البنكية: يمكن تحديد أهم الابعاد المتعلقة بالخدمات البنكية كالاتي[4]:

[1] مستوي عادل، دراسة واقع الخدمات البنكية في الجزائر وآفاق تطويرها خلال الفترة 1990-2013، مذكرة ماجستير، اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 03، 2013-2014، ص 07

[2] عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص 05.

[3] سعدي عبد الرحمان أبو حمرة، واقع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وأثرها على الأرباح من وجهة نظر الإدارة العليا، مذكرة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص27.

[4] عطاوي الهام، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك -دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص 23.

أ-البعد المنفعي: يتمثل في مجموعة المنافع التي يسعى الى تحقيقها العميل من استخدامه للخدمة، والبعد المنفعي للخدمة يختلف من مستفيد لآخر وذلك لاختلاف الاحتياجات والرغبات، ولعدم سهولة وقياس المنفعة بشكل دقيق، وإنما تعتمد عملية التقييم على المستفيد وعلى مستوى الإشباع الذي يحصل عليه.

ب-البعد السماتي: يتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي تتصف بها الخدمة.

03-خصائص الخدمات البنكية: تعد الخدمات البنكية جزءا مهما من الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، حيث تلعب دورا مهما للغاية في دعم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، ولها خصائصها الخاصة التي تختلف عن المنتجات والخدمات الأخرى وهي كالتالي[1]:

أ-اللاملموسية: ان الخدمات المصرفية وباستثناء حالات معينه، تلبي حاجه عامه وليس حاجه محدده بعينها، فالمنافع المحددة المتأتية من الخدمات المصرفية لا تظهر للعيان بوضوح، وعليه فان المصاريف تبذل جهودا مضنيه لإيصال رسالتها الى جمهور العملاء القائمين والمحتملين، معتمده بذلك على اساليب الاتصال الفاعلة التي تضمن اعلى درجات الاقناع المستند اصلا على رسم صور طيبه عن المصرف في اذهان العملاء، وعلى تقديم خدمات متميزة وجذابه، ونعني هنا باللاملموسية ان الخدمة المصرفية، لا يمكن رؤيتها، او تذوقها، او الاحساس بها، او سماعها قبل شرائها، لذلك فان مهمه المقدم للخدمة هي جعلها ملموسه بطريقه او بأخر.

إن عدم ملموسيه الخدمة المصرفية تجعل منها غير قابله لعمليه او التخزين بغرض مواجهه فترات ارتفاع الطلب وبالتالي طالب الخدمة عليه الانتظار للحصول على خدمته محل الطلب لذا فمن الناحية العملية ان اشباع واستهلاك الخدمة تحدث في نفس الآونة لذلك يصعب علينا معاينتها.

ب-عدم إمكانية فصل الخدمة(التلازمية): والتي تسمى أيضا بخاصية التكاملية، اذ لا يمكن فصل الخدمة عن مقدمها، سواء كان المقدم شخصا أو آلة، ولأن الخدمة المصرفية تنتج وتوزع في آن واحد، فان اهتمام المصرف ينصب عاده في خلق وتكوين المنفعة المكانية والزمانية، بمعنى توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسبين ، هذه الحالة تنطوي على ضرورة ان ينتهج المصرف سياسة البيع المباشر،

[1] عبد الرحيم نادية، مرجع سابق، ص، ص، 9-10.

باعتبارها القناه التوزيعية الاكثر ملائمه لتسويق الخدمات المصرفية، ونجد ان المصارف تبذل جهودا جهيده للتغلب على خاصيه التلازمية او التكاملية.

ج-التباين: وهو اختلاف جوده الخدمات المصرفية تبعا للعوامل التالية [1]:

حاله مقدم الخدمة: لا يمكن ان يكون موظف البنك بنفس مستوى النشاط خلال يوم العمل بكامله وبالتالي تختلف جوده الخدمة التي يقدمها للعملاء حسب مزاجه وظروفه النفسية.

الظروف الاقتصادية: تلعب الظروف الاقتصادية دورا في احداث حاله التباين بين العملاء وحول جوده الخدمات التي يشترونها فعندما يقوم شخصان باستثمار مبلغين متماثلين في نفس المصرف وخلال فترتين مختلفتين احداهما فتره انتعاش والاخرى فتره ركود فان الشخص الذي يحصل على أكبر عائد هو من ينظر للخدمة المصرفية بانها ذات جوده عالية.

ح-الهلاك: تعتبر الخدمة ذات طبيعة غير قابله للتخزين وذلك لعدم ملموسيتها، ما يجعل تكاليف التخزين لا توجد نسبيا في المؤسسات الخدمية، وهذا ما يعتبر ايجابيا من ناحية التكاليف، الا ان الامر السلبي هو انه لا يمكن تخزين الخدمة لبيعها في المستقبل .

وعموما فان الفناء السريع للخدمة لا يعد مشكله طالما ان الطلب عليها مستقر طول اليوم ا والموسم، لان المصارف تستطيع تقدير العدد اللازم من الموظفين لأداء الخدمات المختلفة اما في حاله تذبذب الطلب فعلى المصرف اختيار الاستراتيجيات الملائمة التي تتوافق مع امكانياته[2].

د-تعدد الخدمات المصرفية: يتعين على المصرف تقديم مجموعه واسعه من الخدمات والمنتجات المصرفية، التي تلبي تنوع احتياجات الزبائن من الاحتياجات التمويلية والائتمانية، باختلاف انواعهم وتواجدهم الجغرافي.

---

[1] محبوب مراد، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص، ص، 69-70.

[2] محبوب مراد، مرجع سابق، ص70.

هـ-الانتشـــار الجغرافي: من بين مميزات الخدمة المصـــرفية ســـرعة الانتشـــار من خلال فتح أكبر عدد من الفروع المصرفية، بمعنى اخر أن يكون المصرف قادرا على الوصول الى العملاء الخاليين والمحتملين وأماكن تواجدهم أو حيث يحتاجون الى الى الخدمات المصرفية[1].

و-النمطية: حيـث إن الخـدمات التـي تقـدمها المـصارف جميعهـا متـشابهة فـي جوهرهـا، وتـصعب فيهـا المنافسة، لـذا يجب على المصرف البحث عن مجـالات أخرى للتنافس كجودة الخدمة، وطريقة تقديمها.

ي-عدم التملك: بما أن المصرف يتعامل مع مجموعة متنوعة ومختلفة من الزبائن، يجب عليه تقديم مجموعة متنوعة أيضا من الخدمات التي تتناسب واحتياجات جميع عملاءه[2].

04-أنواع الخدمات البنكية: يمكن تصـــنيف الخدمات البنكية حســـب التصـــنيف العام لها أو حســـب تصنيفاتها الاخرى وذلك كما يلي[3]:

أ-التصنيف العام للخدمات البنكية: يمكن تقسيمها الى خمسة أنواع أساسية وذلك كما يلي:

-قبول الودائع: ويتمثل في جميع المدخرات من الجمهور والمتعاملين، حيث تشـــمل هذه المدخرات الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة.

-تقديم القروض: وتشمل هذه القروض (القصيرة، المتوسطة، طويلة الاجل)، اضافة الى خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

-الخدمات الكلاسيكية للبنوك: وتشمل مختلف الخدمات اليومية التي تقدمها البنوك وهي:

- القيام بالعمليات على الشيكات سواءا بالعملة المحلية أو الأحبية لتحصيلها واصدارها لصالح الزبائن.

-القيام بجميع عمليات التحويل محليا أو خارجيا طبقا لطلبات الزبائن.

-فتح الحسابات بالعملة المحلية والاجنبية.

---

[1] عبد الرحيم نادية، مرجع سابق، ص11

[2] سعدي عبد الرحمان أبو حمرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] جمعون نوال، دور البحث والتطوير في تحديث الخدمات البنكية وتطويرها حالة المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة المدبر، العدد07، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2018، ص، ص، 187-188.

-اصدار الشهادات التي تثبت القيام بالعمليات المالية مع الزبائن.

-الخدمات المتعلقة بالاستثمار في الخدمات المالية: وتشمل ما يلي:

- الاستثمار في الاوراق المالية.

- اداره محافظ الاوراق المالية لصالح الزبائن.

- المساهمة الاستثمارية لا سيما فيما يخص رؤوس اموال الاستثمار والمشاريع.

- خدمات الهندسة المالية.

- خدمات امناء الاستثمار لصالح الزبائن.

-خدمات الاستشارات المالية والاقتصادية والجدوى الاقتصادية للمشاريع.

-الخدمات البنكية الحديثة: وهي خدمات مرتبطة بالبنوك وتتمثل فيما يلي:

-خدمات البنوك الإلكترونية والمتمثلة في خدمات الدفع، التحويل الالي للأموال .... الخ

-خدمات صيرفة التأمين.

ب-تصنيف الخدمات البنكية حسب صفتها (تجارية أو استثمارية): يمكن تقسيم كما الخدمات البنكية كما يلي[1]:

-الاعمال البنكية التجارية: وتتمثل في عملية الايداع والتمويل (القروض) وعمليات تحويل الاموال عبر مختلف القنوات البنكية اضافة الى ادارة مختلف الحسابات البنكية.

-الاعمال البنكية الاستثمارية: وتشمل الخدمات المالية المتعلقة بأنشطة أسواق الاوراق المالية (بيع الاسهم والسندات.....وغيرها).

[1] جمعون نوال، مرجع سبق ذكره، ص 188

ج-تصنيف الخدمات البنكية حسب سلوك الزبون: سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق الى تصنيف الخدمات البنكية حسب سلوك الزبون حيث نجد هناك ثلاث انواع متمثلة في[1]:

-خدمات ميسرة: وهي تلك الخدمات التي تكون في متناول الزبون متى احتاج اليها، بحيث تكون ميسره سهله المنال، كخدمات السحب والايداع وكذلك الاستخدام الالي من خلال المكائن والمعدات المتوفرة في البنك وخارجه، أو حتى الاتصال الهاتف أو الشبكات الإلكترونية المتاحة، وغالبا ما تكون اجورها قليله نسبيه، أو انها تقدم مجانا بدون مقابل، اذ تلجا البنوك لتقديمها طمع في ارضاء الزبائن، ويلاحظ انها تتكرر باستمرار يوميا او اسبوعيا او وقت الحاجة تبعا لشكلها او نوعيتها.

-خدمات التسوق: غالبا ما يبذل الزبون جهدا في سبيل الحصول على هذه الخدمات، والتي قد لا يتكرر استخدامها الا بفترات زمنيه متباعدة نسبيا، او قد يكون استخدامها وقت الحاجة وفي مواسم معينه أو حالات معروفه، فقد يبذل الزبون جهدا للحصول على قرض وفق مواصفات وشروط معينه، لان القروض لا تمنح بشكل عشوائي وبدون شروط معينه، كالقدرة على الايفاء والضمان بعد القرض وغيرها من الاعتبارات الاخرى.

-خدمات خاصة: هذه الخدمات قد لا تقدم الا بشكل خاص للمستفيدين منها، ولها خصوصيه معينه ينفرد بها بنك عن اخر، فبعض البنوك قد لا تقبل الودائع او فتح الحسابات لديها الا من خلال تحميل الزبون الاجور مقابل هذه الخدمة او ان تكون الخدمات المقدمة مقارنه اساسا بتوصية من الزبائن، اذ يتم تصميم الخدمة وفق ما يطلبه الزبون والذي يتوافق مع ما يراه الزبون مناسبا لعمله او نشاطه.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين G20مع توصية الشراكة العالمية من اجل الشمول المالي GPFIلدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني في قمة لوس كابوس المكسيكية في جوان2012على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي[2]،

[1] عمورات أعراب، دور التسويق الداخلي في تعزيز المكانة الذهنية للخدمات البنكية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018-2019-، ص، ص ،68-69.

[2] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد04، العدد2عدد خاص، جامعة الشلف، الجزائر، ماي2021، ص 650.

وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

أولا: أبعاد الشمول المالي

تختلف أبعاد الشمول المالي باختلاف المنظور الذي تتبناه كل دراسة، وقد اتفقت مبادرة الشمول المالي والشراكة العالمية للشمول المالي على ثلاث أبعاد أساسية للشمول المالي، ويمكن عرضها في الاتي:

01-الوصول الى الخدمات المالية:

يقصد ببعد الوصول الى الخدمات المالية إمكانية استخدام الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، ومن أجل الوصول اليها يجب أولا تحديد المعيقات التي ممكن أن تنشب عند فتح حساب بنكي، مثل تكاليف الوصول للخدمات البنكية التي من خلالها يتم الحصول على معلومات وبيانات صادرة من المؤسسات المالية[1] ، وتتكون مؤشرات الوصول للخدمات المالية من[2]:

-عدد نقاط الوصول الى10000بالغ على المستوى الوطني حسب النوع والوحدة الادارية.

-النسبة المئوية للوحدات الادارية التي لها نقطة وصول واحدة على الاقل.

-النسبة المئوية لمجموع السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية واحدة على الاقل.

02-استخدام الخدمات المالية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استعمال العملاء للخدمات البنكية التي تقدمها المؤسسات المالية، من خلال تحديد مدى قدرتهم على استخدام هذه الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبور فترة زمنية معينة[3]، وتتكون مؤشرات الاستخدام من المجموعة الاساسية التالية[4]:

---

[1] بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحديات-الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد02، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، جوان2020، ص، 148.

[2] كردوسي مروة، مرجع سابق، ص،104 .

[3] صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد10، العدد02، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جوان2022، ص، 495.

[4] حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، جوان2020، ص، 102.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.

عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

- نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

03-جودة الخدمات المالية:

على مدى السنوات الـ 15 الماضية، انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال البلدان النامية، مما جعل وضع مؤشرات الجودة تحديًا في حد ذاته، وأصبح يجب تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، على الرغم من أن ذلك يختلف من بلد إلى آخر، ومع ذلك فإن الكفاح من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة هو قضية رئيسية تتطلب من أصحاب المصلحة البحث في جودة الخدمات المالية المقدمة وقياسها ومقارنتها واتخاذ قرارات تستند إلى أدلة واضحة بشأنها، كما أن جودة الخدمات المالية ليست مسألة واضحة ومباشرة، حيث يوجد عدد من العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات المالية، بما في ذلك تكلفة الخدمات ووعي المستهلك وفعالية آليات التعويض وخدمات حماية المستهلك والضمانات المالية، بالإضافة إلى شفافية المنافسة في السوق الى جانب العوامل غير الملموسة مثل ثقة المستهلك[1]، ومن خلال ما سبق تم صياغة مجموعة من المؤشرات التي يتم بها قياس بعد الجودة وهي[2]:

أ-الثقافة والقدرة المالية: ويقيس المعارف الأساسية للجانب المالي، وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

متطلبات الإفصاح والشفافية: الوصول إلى المعلومات له دور هام في الشمول المالي، حيث جيب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول مجيع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية

[1] صخري عبد الوهاب، مرجع سابق، ص، 495.

[2] بولمرج وحيدة، المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2022-2023، ص، ص، 15-16.

لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، وجيب التأكد من سالمة ووضوح هذه المعلومات، حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء.

ب-حل النزاعات وحماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك ومحايتها ومنع الشركات من الحصول على المزايا غير عادلة عن طر يق الاحتيال والممارسات غري العادلة.

ج-تكاليف استخدام الخدمات المالية: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

هـ-عوائق الائتمان: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

الشكل رقم (03): أبعاد الشمول المالي

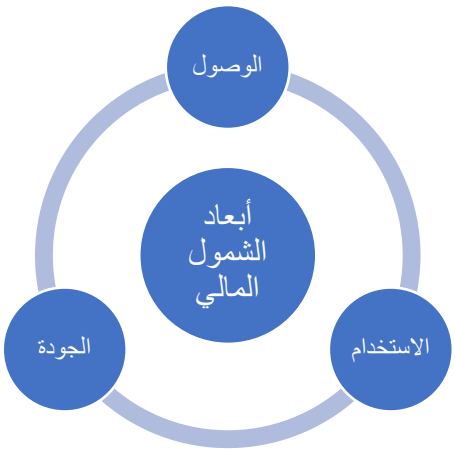

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع السابقة.

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي

تشير مؤشرات الشمول المالي إلى مجموعة من البيانات والمتغيرات التي تقيس إمكانية وصول الخدمات المالية والمصرفية إلى جميع شرائح وفئات المجتمع، بما في ذلك الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يلي المؤشرات الشائعة لقياس الشمول المالي[1]:

01-مؤشر امتلاك الأفراد البالغين حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين 15سنة فما فوق حسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية.

02- مؤشر الوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس إمكانية الأفراد البالغين 15سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

03-مؤشر استخدام الحسابات المصرفية: يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور وفي دفع فواتير الشراء.

04-مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

05- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.

ويمكن تلخيص أهم مؤشرات الشمول المالي وفق الجدول التالي:

[1] دريد خنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة من متعاملي بنك الربكة ومصرف السلام الجزائر، المجلد07، العدد01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، أفريل 2021، ص، 283.

الجدول رقم (01): مؤشرات الشمول المالي

المؤشرات	الدليل
مؤشرات بعد الوصول	-عدد فروع المصارف لكل100 ألف بالغ. -عدد أجهزة الصراف الالي لكل100الف بالغ. -عدد بطاقات الخصم لكل 100الف بالغ. -عدد فروع المصارف لكل 1000كم مربع. -عدد أجهزة الصراف الالي لكل 1000كم مربع. عدد محطات نقاط البيع لكل 100الف بالغ.
مؤشرات بعد الاستخدام	-نسبة الافراد والبالغين والشركات الذين يمتلكون حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية. -عدد المودعين لكل 1000من البالغين وعدد حسابات الايداع لكل 1000من البالغين. -عدد المقترضين لكل 1000من البالغين أو عدد القروض القائمة لكل 1000من البالغين.
مؤشرات بعد الجودة	-**المعرفة المالية:** نسبة مجموع اجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم الاساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الوهم النقدي الغرض الرئيسي من التأمين، تنويع المخاطر. **-كلفة الاستخدام:** -متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري. -متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية. -متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري **متطلبات الشفافية:**

	-إجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان -الافصاح عن المعلومات باستخدام لغة سهلة -منح البنود والشروط المخفية -وجود نماذج لوصف الخدمات المالية المعقدة

المصدر: آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطـــروحـــة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، مالية وتأمينات، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص, 121.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع واقع الشمول المالي في الجزائر تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: ياسر أحمد شاهين

دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني- الفترة(2013-2017)،(2019)، هدفت الدراسة إلى فحص واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال البيانات الثانوية المنشورة عن القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة (2013- 2017)، وقياس درجة الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني، ومن أجل الملائمة بأغراض الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ثم الاستعانة بالبيانات الثانوية للقطاع المصرفي، وفي الاخير أظهرت الدراسة أن القطاع المصرفي الفلسطيني يقوم بتعزيز واقع الشمول المالي الذي يساهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي، حيث تقوم البنوك بتعزيز الحماية للمستفيدين من الخدمات المصرفية، رغم أن مستوى الحماية كان متوسط بالدرجة الكلية (2.78)، من خلال المجالات الثمانية التي تناولتها الدراسة، إضافة الى أن الدور التنظيمي والرقابي لسلطة النقد الفلسطينية على هذا القطاع الهام كان بدرجة متوسطة، والمطلوب من جهات حماية المستهلك أن يكون لها دور متدخل وفاعل لتنظيم الحماية المطلوبة.

ثانيا: وفاء حمدوش

أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي-حالة الدول العربية- (2020)، هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي في الدول

العربية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل مؤشرات الشمول المالي، وجهود البنوك المركزية في تعزيزه، وقد خلصت الدراسة الى ان الدول العربية لا تزال متأخرة كمجموعه في تحسين كفاءه وصول الخدمات المالية والمصرفية الى مختلف فئات المجتمع وهو ما يستدعي على البنوك المركزية العربية الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في اطار سياساتها بالرغم من عمق قطاعاتها المصرفية.

ثالثا: رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي

تقييم الشمول المالي من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة (2017) مع الاشارة الى الدول العربية(2021)، تهدف هذه الدراسة الى تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع، من خلال تحليل وتقييم مؤشرات اساسيه وردت في تقرير الشمول المالي لسنه 2017 الصادر عن البنك الدولي وذلك من اجل تقييم مستوى التطور والشمول في القطاع المالي والمصرفي في الجزائر واقتراح اليات لمعالجه الفجوات التي يحددها، ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي وكذلك استخدام تقارير الهيئات الدولية لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وقد توصلت في الاخير الى أن الجزائر تسجل درجه متوسطة من الشمول المالي وتدني في مؤشرات الاقتراض والادخار الرسمي ووجود فجوى في توزيع الخدمات المالية الرسمية حسب فئات البالغين وحسب الجنس وهي مؤشرات متقاربه مع الدول العبرية باستثناء دول الخليج.

رابعا: أسامة فراح، رحمة عبد العزيز

الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك(2021)، ، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق الهدف السابق الذكر اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وقد توصلت الدراسة في الأخير الى أن الشمول المالي له دور أساسي في نمو الدول من الناحية الاقتصادية والحفاظ على استقرارها المالي، حيث لن يتم حدوث تحسن في الحالة الاقتصادية لأي دولة في حالة وجود الكثير من المؤسسات والأفراد داخل المجتمع ممن تم استبعادهم ماليا من قطاع الدولة المالي الرسمي، كما أوصت الدراسة على ضرورة تحفيز ودعم البنوك المساهمة في برامج المسؤولية الاجتماعية والمفعلة لمفهوم الشمول المالي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Daham Said Redouane،Rakhrour Youssef

بعنوان" Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook(2021) ،

تقدم هذه الورقة دراسة حول أهمية تعزيز الشمول المالي وتحليل لتطور مؤشراته الرئيسية في الجزائر وقد تم الاعتماد على النظرية والدراسات التجريبية، خلصت الدراسة إلى أن التحسن في الشمول المالي يسمح بإجراء العديد من المعاملات المالية بشكل أكثر كفاءة ومساعدة الفقراء على التقليل من حدة الفقر من خلال تعزيز التعليم والصحة جهود هائلة من اجل تعزيز الشمول والأعمال، ولقد أظهر تحليل الشمول المالي في الجزائر أنه يجب بذل جهودا هائلة من أجل تعزيز الشمول المالي.

ثانيا: Abdellatif Hab،Nedjla Lemerini

بعنوان" **The reality of financial inclusion in Algeria and the Arab worl(2022)**.

تهدف الدراسة الى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر والعالم العربي من خلال دراسة مفهوم الشمول المالي وأهميته على صعيد التنمية الاقتصادية، ومعالجة مؤشراتها وأهم معوقاتها، ولمعالجة مزايا الموضوع، اعتمدا على منهجين رئيسيين: الأول هو المنهج الوصفي التحليلي لشرح وتوضيح الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع، والمنهج الثاني هو المنهج المقارن عند تناول واقع الشمول المالي، توصلت الدراسة إلى أن العالم العربي لايزال يعاني من انخفاض مستويات الشمول المالي مقارنة بدول العالم، ويواجه تحديات خدمية تتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي، أما بالنسبة للجزائر، فقد تحسنت ملكية الحسابات لدى المؤسسات ت المالي ة الرسمية إلى مستوى مقبول، لكن الاقتراض من المؤسسات المالية لايزال منخفضا للغاية.

ثانيا: دراسة Benhalima Faycal،El-Mehdi Barça

بعنوان" **The Reality of Financial Inclusion in Algeria Under the Current Level of Governance(2022)**". تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري في ضوء مستوى الحوكمة المالية الحالي والأسباب التي تعيق تحقيقه تبني الثقافة المالية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل نسب الشمول المالي في الجزائر بمساعدة قاعدة بيانات المؤشر العالمي للمؤشر العالمي، وخلصت هذه الدراسة إلى أن مساهمة المؤسسات المالية في تعزيز الشمول المالي لشريحة مختلفة من المجتمع ضعيف و والتي تستثني فئة ذوي الدخل

المنخفض وذوي الدخل المنخفض والتي تعتبر من الهدف الأسمى للشمول المالي، لتحقيق غرضه والارتقاء بالاقتصاد.

رابعا: Hassyna DAKHANE

بعنوان" (2024) Financial Inclusion in Algeria and Arab countries: A Comparative study"، هدفت الدراسة الحالية إلى تقديم لمحة موجزة عن الشمول المالي في الجزائر والدول العربية، من خلال مناقشة أهم مؤشرات الشمول المالي وإسقاطها على الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والدول العربية، والتأكيد بالتساوي على الجانب التمويلي بكل مكوناته في تحقيق الشمول المالي لهذه المنشآت، سعيا وراء هذا الهدف تم استخدام منهج دراسة الحالة لفحص إمكانية الوصول إلى الموارد المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بعدد مختار من الدول العربية، وتختتم الدراسة بتحديد بعض العوامل المعقدة والمترابطة وهي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يعني تكثيف الجهود من قبل المسؤولين وصانعي السياسات الجزائريين اللازمة لضمان حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل والدعم المالي اللازمين. ولذلك، فإن هذه الجهود ستشجع ضمنا على الإدماج المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة كجزء من استراتيجيات السياسة الشاملة وكذلك تحقيق تنمية القطاع المالي في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

تضمن هذا الفصل الجوانب النظرية لموضوع الشمول المالي والخدمات البنكية، ومن خلاله تبين أن الشمول المالي أصبح أمرا ضروريا لتطوير الاقتصاد والنهوض به، إذ يعتبر السبيل الاقرب والوحيد لفك العزلة بين الخدمات المالية والمحتاجين لها، فهو يسهل عملية توصيل جميع فئات المجتمع المهمشة وذات الدخل المحدود والضعيفة الى الخدمات المناسبة لهم، بأسعار منخفضه في متناولهم.

الشمول المالي أصبح يمتلك أهمية كبيرة في العديد من دول العالم، ويجب على الدول العربية السعي من أجل الوصول الى أحسن المستويات.

الفصل الثاني:

الجانب التطبيقي

تمهيد:

بعد تناول الجوانب النظرية للشمول المالي والدراسات المهنية حول أهم مؤشراته، سنتطرق خلال هذا الفصل الى دراسة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر، وذلك بمناقشة دور البنك المركزي الجزائري في تعزيز الشمول المالي، ومبادرات الشمول المالي في المنطقة العربية، والجوانب العملية التطبيقية للشمول المالي.

لذلك تم تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين يتم من خلالها توضيح دور البنك الجزائري في تعزيز الشمول المالي في المبحث الأول، يليه في المبحث الثاني بيان جهود ومساعي الدول العربية وصندوق النقد العربي في تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي، بالإضافة إلى تحليل ومناقشة أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية المختارة.

المبحث الأول: دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر والسعودية خلال السنوات (2014-2017-2021)

المبحث الأول: دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي

من خلال هذا المبحث سيتم تناول لمحة عن بنك الجزائر وجهوده نحو تعزيز الشمول المالي في الأوساط المجتمعية.

المطلب الأول: لمحة عن البنك الجزائري

يعتبر بنك الجزائر من أهم المؤسسات المالية في البلاد، ويلعب دوراً حيوياً في تنظيم وإدارة السياسات النقدية والمالية الوطنية، بهدف الحفاظ على استقرار النظام المالي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ينظم بنك الجزائر أيضًا القطاع المصرفي والمالي في الجزائر ويشرف على الممارسات التجارية المالية والنقدية في البلاد.

أولا: أسس بنك الجزائر

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال، إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه قانون رقم 23-09 المؤرخ في 3 ذي الحجة من عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة.

يتولى حوكمة بنك الجزائر المحافظ، ويساعده ثلاثة نواب معينين بموجب مرسوم رئاسي، لدى بنك الجزائر مجلس إدارة مسؤول عن التداول في جميع الأمور المتعلقة بالتسيير والإدارة، يشرف على مراقبة تسيير بنك الجزائر هيئة الرقابة التي تتألف من رقيبين يعينهما مرسوم رئاسي.

ثانيا: مهام بنك الجزائر

تتمثل المهمة الرئيسية لبنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار، فضلاً عن الاستقرار النقدي والمالي، من خلال خلق وصيانة العملة والقرض والصرف، وهي أفضل الظروف المواتية للتطور المنظم للاقتصاد[1].

[1] بنك الجزائر، ttps://www.bank-of-algeria.dz/ar/عن-بنك-الجزائر، تاريخ الاطلاع2024/04/25.

ثالثا: الهيئات التنظيمية والإشر افية

لبنك الجزائر جهازان يمكّنانه من القيام بجميع المهام التي تقع في نطاق صلاحياته، ولا سيما مهمة المنظم والمشرف على البنوك والمؤسسات المالية في السوق.

ولهذا الغرض، يكون للبنك هيئة تداولية تسمى المجلس النقدي والمصرفي، لها صفة السلطة النقدية التي تحدد الأهداف النقدية، وتحدد شروط الموافقة وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، وسن الأنظمة المتعلقة بالمعايير والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، يتم نشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.

يتألف المجلس النقدي والمصرفي من المحافظ، الرئيس، وأعضاء مجلس الإدارة، وشخصيتين، يتم اختيارهما لكفاءتهما في الشؤون الاقتصادية والمالية، يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

ولدى بنك الجزائر أيضًا هيئة تسمى اللجنة المصرفية، وهي السلطة المسؤولة عن مراقبة امتثال البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية ومعاقبة مخالفاتها.

يرأس اللجنة المصرفية محافظ بنك الجزائر، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم لخبراتهم في الأعمال المصرفية والمالية والمحاسبية، قاضيان منتدبان أحدهما من المحكمة العليا والآخر من مجلس الدولة، ممثل عن ديوان المحاسبة، وممثل عن وزارة المالية، يتم تعيين أعضائها من قبل رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، وتتاح للجنة المصرفية أمانة عامة يحدد مجلس إدارة بنك الجزائر سلطاتها وتنظيمها وإجراءاتها التنفيذية.[1]

[1] بنك الجزائر، ttps://www.bank-of-algeria.dz/ar/عن-بنك-الجزائر، تاريخ الاطلاع2024/04/25.

المطلب الثاني: جهود بنك الجزائر نحو تعزيز الشمول المالي

من خلال هذا المطلب سنحدد أهم المحاور المساهمة في تعزيز الشمول المالي التي يقوم بها بنك الجزائر:

أولا- دعم البنية التحتية المالية: دعم البنية التحتية المالية في البنوك يعد خطوة حاسمة لتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في عملية الوصول الى الخدمات المالية وتقديمها بطرق أكثر فعالية وكفاءة، ويجب تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية لتحقيق بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي وتسهيل وصول المواطنين للخدمات المالية، وهذا يعتبر الهدف ال الأسمى للشمول المالي، تلك الاولويات تشمل[1]:

01-التنظيم والتشريعات: تهيئة بيئة قانونية مناسبة لدعم مبدأ الشمول المالي من خلال تحديث وإصدار التعليمات واللوائح التي تنظم أنشطة المؤسسات المالية.

02-تعزيزالانتشارالجغرافي: توسيع شبكة مقدمي الخدمات المالية وتيسير التغطية الجغرافية من خلال إنشاء أو توسيع المكاتب الصغيرة لمقدمي الخدمات المالية، وانشاء مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات، بالإضافة إلى ذلك إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل الوكالات المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات التأمين والأوراق المالية.

أ-تطورعدد المصارف في الجزائر:

من خلال البيانات المتوفرة لدى بنك الجزائر، يمكن تجميع البيانات التالية حول عدد المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر بين سنتي (2018-2022)، وهي ملخصة في الجدول التالي (اخر تقرير لبنك الجزائر2022):

الجدول رقم (02): المؤسسات والمصارف المالية الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2018-2022).

	2018	2019	2020	2021	2022
المصارف 1	20	20	20	19	20
البنوك العمومية	06	06	06	06	07

[1] سعيدي صبيرة، مرجع سبق ذكره، 51.

البنوك الخاصة	14	14	14	13	13
المؤسسات المالية 2	08	08	08	08	08
المؤسسات المالية العمومية	06	06	06	06	06
المؤسسات المالية الخاصة	02	02	02	02	02
المجموع 1+2	28	28	28	28	28

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة2018-2022(التقرير الاخير).

من خلال الجدول والشكل أدناه يتضح، عدد البنوك والمؤسسات المالية ثابت خلال السنوات (2018-2019-2020)، حيث أن عدد المصارف (عدد البنوك العمومية والخاصة) عند 20، بينما عدد المؤسسات المالية (المؤسسات المالية العمومية والمؤسسات العمومية الخاصة) عند 8، وفي سنة (2021) أصبح عدد المصارف 19مصرف وذلك بسبب خروج بنك خاص، وفي سنة (2022) أصبح عدد المصارف 20مصرف بسبب دخول بنك عمومي.

الشكل رقم (04): المؤسسات والمصارف المالية الناشطة في الجزائر

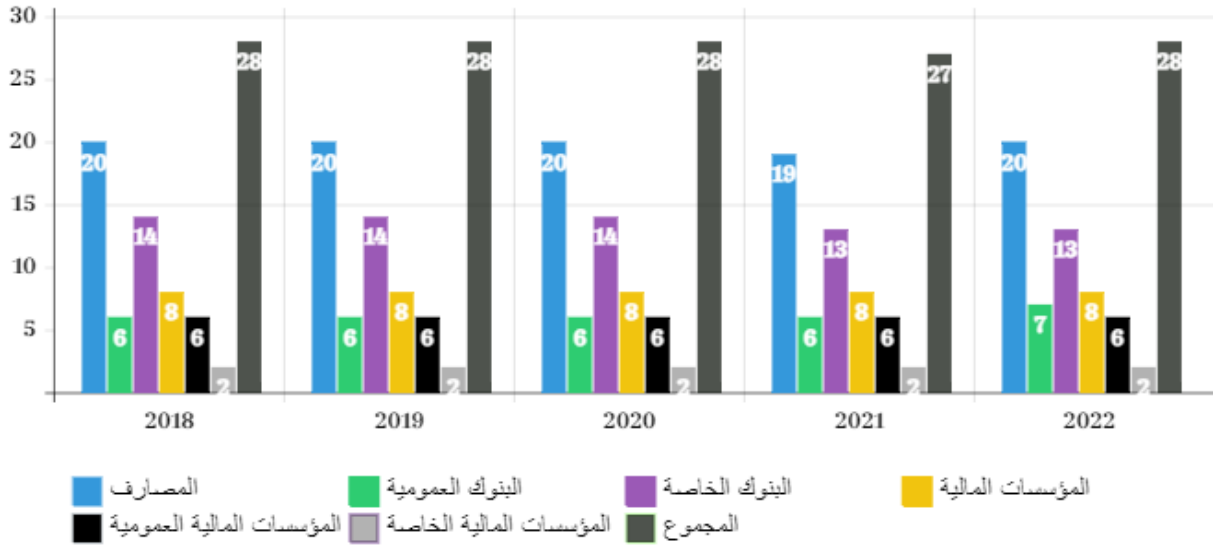

المصدر: تقرير بنك الجزائر (2018-2022)

ب-تطورعدد الوكالات البنكية في الجزائر:

من خلال البيانات المتوفرة لدى بنك الجزائر، يمكن تجميع البيانات التالية حول عدد الوكالات البنكية في الجزائر بين سنتي (2018-2022)، ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطورعدد الوكالات البنكية في الجزائر للفترة (2018-2022)

	2018	2019	2020	2021	2022
أ/المصارف	1541	1567	1577	1604	1626
منها: الوكالات المتخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
منها: الوكالات المتخصصة للصيرفة الإسلامية	-	-	01	02	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
منها: الوكالات المتخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59
ب/المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
المؤسسات المالية العمومية	76	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	16	16	17	18	18
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1633	1658	1673	1702	1725

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة2018-2022(التقرير الاخير).

من خلال الشكل أسفله والجدول أعلاه يتضح أن شبكة المصارف في الجزائر خلال الفترة (2018-2022) في تزايد مستمر حيث كانت تضم 1626 وكالة في نهاية سنة (2022)، 1226 منها تمثل بنوك عمومية و400 وكالة منها بنوك خاصة في نهاية سنة2022، وخصصت 69 وكالة متخصصة في الصيرفة الاسلامية، منها 10 وكالات تابعة للبنوك العمومية و59 وكالة تابعة للبنوك الخاصة بحلول نهاية سنة (2022)، وهي في حالة تطور بالمقارنة مع سنة (2021) التي كان عددها 58وكالة.

أما بالنسبة للمؤسسات المالية، نلاحظ أن هناك تطور طفيف خلال السنوات (من2019الى2022)، حيث قدرت ب 91،96،98،99مؤسسة مالية على التوالي، ليبلغ عدد المؤسسات في نهاية (2022) 99مؤسسة مالية، منها 81 مؤسسة مالية عمومية و18مؤسسة مالية خاصة.

الشكل رقم (05): تطورعدد الوكالات البنكية في الجزائر

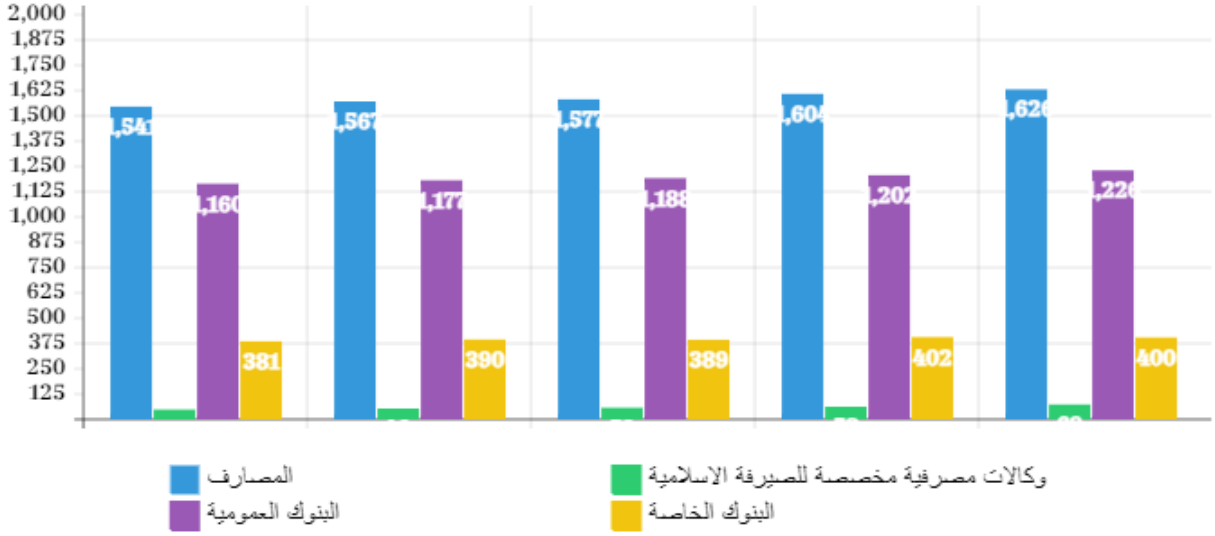

المصدر: تقرير بنك الجزائر (2018-2022)

ج- تطورعدد مراكز الصكوك البريدية في الجزائر:

من خلال البيانات المتوفرة لدى بنك الجزائر، يمكن تجميع البيانات التالية حول عدد مراكز الصكوك البريدية في الجزائر بين سنتي (2018-2022)، وهي ملخصة في الجدول التالي (اخر تقرير لبنك الجزائر2022):

الجدول رقم (04): تطورعدد مراكز الصكوك البريدية في الجزائر للفترة (2018-2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
مراكز الصكوك البريدية	3811	3862	3984	4055	4143

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر السنوية ابتداءا من سنة2018-2022(التقرير الاخير).

يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل في الأسفل أن عدد مراكز الصكوك البريدية في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة (2018-2022)، حيث انتقلت من 3811مركز بريدي لسنة (2018) الى 4143مركز بريدي في نهاية سنة (2022).

الشكل رقم (06): تطور عدد مراكز البريد في الجزائر

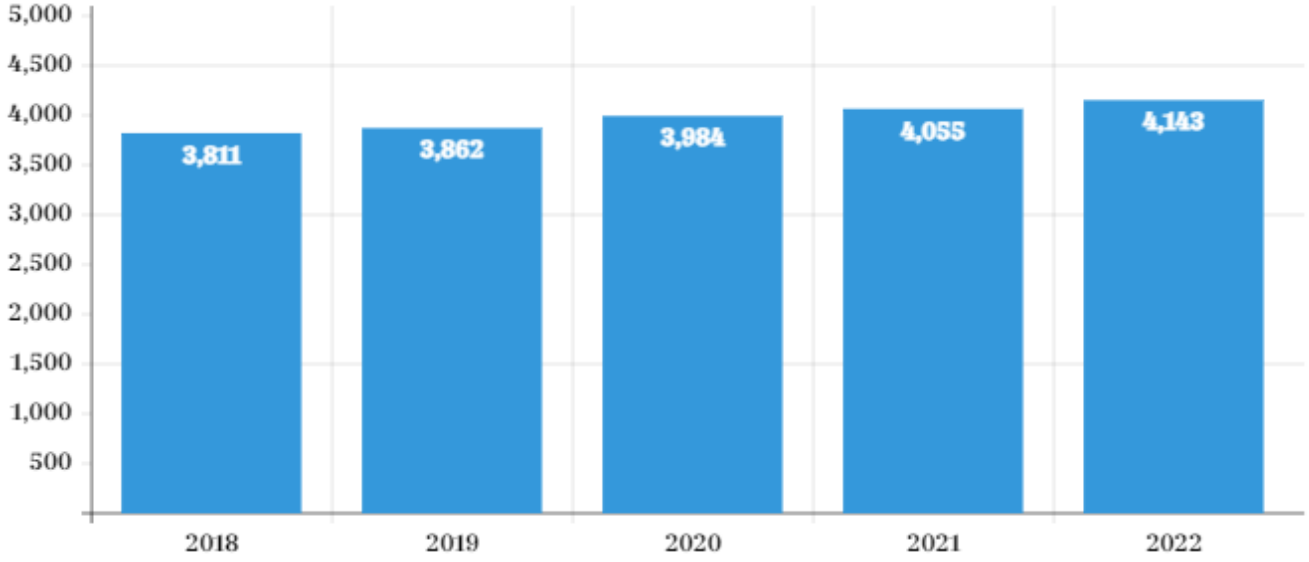

المصدر: تقرير بنك الجزائر (2018-2022)

ثانيا- التثقيف المالي: ويكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة التثقيف المالي، والذي يراد منه إيجاد نظام مالي متكامل والتأسيس لمجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع[1].

ثالثا- حماية مستهلكي الخدمات المالية: من خلال تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، بالإضافة إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال التأكيد على حصول العميل على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية مع توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية وتوفير الخدمات الاستشارية بالإضافة إلى تقديم ضمانات لحماية بيانات العملاء المالية[2].

[1] سعيدي نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] علالي سارة، تنيو كنزة، الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر الواقع والافاق، جامعة فرحات عباس سطيف01، يوم13أكتوبر2022، ص، ص 04-05.

رابعا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع: يعتبر أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وبالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة[1].

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر والسعودية خلال السنوات2014-2017-2020

في هذا المبحث سنقوم بتقديم نظرة عامة عن الشمول المالي في الدول العربية ومعالجة بعض المؤشرات التي تستند الى مسوحات إحصائية مختلفة أجراها البنك الدولي على مر السنين في الجزائر وبعض الدول العربية المختارة (مصر-السعودية)، خلال السنوات (2014-2017-2021).

المطلب الأول: نظرة عامة عن الشمول المالي في الدول العربية

يتسم العالم العربي بأدنى مستويات الشمول المالي، إذ أنّ 59% من الأفراد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يملكون حساباً مصرفياً، فيما يقترض 99 مليون شخص بشكل غير رسمي و99% من الأفراد لا يتمتعون بحق الحصول على تأمين [CGAP]فضلاً عن أن 63% من الشركات المتناهية الصغر والمتوسطة والصغيرة لا تحظى بالتمويل [CGAP 2020] استناداً إلى قاعدة بيانات المؤشر العالمي للاندماج المالي Global Findex، IFC، وتُظهر المنطقة أكبر فجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى التمويل في العالم بنسبة 17٪، ولكن المستويات العالية من المواهب والطلب واستثمارات رأس المال في المنطقة تعني أن العالم العربي يمثل منطقة جغرافية رئيسية لظهور الحلول المبتكرة ونموها[2].

أولا: مساعي الدول العربية في تعزيز الشمول المالي

قام صندوق النقد العربي بإطلاق مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي يوم14سبتمبر 2017 خلال المنتدى العالمي للشمول المالي في شرم الشيخ بمصر، وتهدف مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية إلى دعم سياسات

[1] علالي سارة، تنيو كنزة، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2] الشمول المالي AFI، https://www.afiip.org/ar/home/، تاريخ الاطلاع، 2024/05/01.

الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية[1]:

-الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.

-تمكين المرأة ماليا.

-تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

-تمويل الشركات الناشئة ورواد الاعمال.

-الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.

-التمويل الزراعي الريفي.

-التمويل الأخضر والمستدام.

-البيئة التحتية للأسواق المالية.

-حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

ثانيا: سياسات واستراتيجيات صندوق النقد العربي لتعزيز الوعي والمعرفة في الشمول المالي

تم اعتماد مجموعة من لإجراءات والسياسات من قبل صندوق النقد العربي في إطار تعزيز الوعي والمعرفة للشمول المالي في المنطقة العربية، وتتمثل في[2]:

01-اعتماد اليوم العربي للشمول المالي: اليوم العربي للشمول المالي هو حدث يهدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الشمول المالي في المجتمعات العربية، وهو فرصة لتسليط الضوء على أهمية توفير الخدمات المالية الأساسية لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط والفئات المحرومة.

ويحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكا منه للفرص الكامنة والكبيرة التي

[1] صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، التقرير السنوي 2022، ص، 02
[2] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص، 07

يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

إدراكا لذلك، رأى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إحياء اليوم العربي للشمول المالي، الذي ينعقد يوم 27 أفريل من كل عام، تحت شعار "أهمية المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصرفية في تعزيز الشمول المالي" لعام 2022، في هذا السياق يتم التأكيد على أهمية تبني استراتيجية للمسؤولية المجتمعية تهدف إلى مزيد من التطوير والتمكين لأفراد المجتمع في المنطقة العربية، ودعم القطاع المالي والمصرفي لتعزيز أثر المسؤولية المجتمعية على الشمول المالي.

02-اعتماد العديد من ورشات العمل: يقوم صندوق النقد العربي باعتماد وتنظيم العديد من اللقاءات والورشات التي تتناول الموضوعات المختلفة المرتبطة بالشمول المالي، فمن بين تلك الورشات نجد[1]:

أ- ورشة عمل حول "تطبيق المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمستثمر المؤسسي في الدول العربية الفرص والتحديات": ناقشت الورشة متطلبات وتحديات مواءمة المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة في السياسات الاستثمارية للمؤسسات المالية والمصرفية والمستثمرين المؤسسين في الدول العربية، من حيث التعرف على المتطلبات والفرص والتحديات لدمج هذه المعايير في السياسات الاستثمارية.

ب- ورشة عمل حول "تقوية السياسات :تعزيز الاطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية": ناقشت الورشة سبل تطوير الاطر التشريعية والتنظيمية للخدمات المالية الرقمية وتهيئة البيئة المواتية للخدمات الرقمية في المنطقة العربية وشمولية الخدمات المالية الرقمية، بما يعزز الشمول المالي الرقمي.

ج- ورشة عمل حول "الاطر التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي: تجارب إقليمية ودولية": أتت هذه الورشة في إطار اهتمام صندوق النقد العربي في سياق استراتيجيته للفترة (2020-2025) ورؤيته لعام2040 أن يكون الشريك الاقرب للدول العربية في تفاعلها مع التطورات والمستجدات الاقتصادية لتعزيز مراكز الاستقرار في الدول العربية، في إطار نهج استباقي لمساعدة الدول العربية على مواكبة الثورة الرقمية بهدف تعزيز مستويات أدائها الاقتصادي وإنتاجيتها وتنافسيتها الدولية.

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 9-12.

د- ورشة عمل حول "البنوك الرقمية :الفرص والتحديات واطر العمل التنظيمية": ناقشت الورشة المفاهيم والفرص الكامنة وراء البنوك الرقمية في تعزيز الشمول المالي، والمتطلبات التنظيمية والتشريعية اللازمة لإطلاق خدمات البنوك الرقمية، بما في ذلك البنوك الرقمية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

هـ-ورشة عمل حول "تمويل المناخ والتنمية المستدامة في الدول العربية": حيث ناقشت الورشة السياسات المناسبة لمواجهة تحديات تمويل المناخ، ودور السلطات الاشرافية المالية في تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي الملائم لتمويل المناخ.

و-ورشة عمل حول "دور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية": ناقشت الورشة عددا من الموضوعات المتعلقة بدور صناديق وآليات ضمان القروض في دعم استدامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

ز-ورشة عمل حول "التأمين الاخضر والمستدام في ظل مخاطر تغيرات المناخ وتداعيات ما بعد جائحة كورونا": ناقشت الورشة موضوع التأمين الاخضر والمستدام من خلال التركيز على جوانب الاشراف والتنظيم والتشريع.

ح-ورشة عمل حول "العملات الرقمية للبنوك المركزية ومستقبل النظام النقدي": ناقشت الورشة موضوع العملات الرقمية للبنوك المركزية، من عدة أوجه مختلفة، لاسيما من حيث استعراض المستجدات المتعلقة بمختلف خيارات التصميم لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول مرئياتهم، والتوصيات حول السياسات والتوجهات المستقبلية الملائمة للدول العربية.

03-التدريب وبناء القدرات: يقوم صندوق النقد العربي بالقيام بالعديد من الدورات التدريبية لتعزيز الوعي وبناء القدرات المرتبطة بالشمول المالي فنجد على سبيل الحصر[1]:

أ - دورة تدريبية حول "الرقابة والاشراف على قطاع التمويل الاصغر الاسلامي": أتى تنظيم الدورة في إطار مساعدة الدول العربية على إثراء معلومات كوادرها على المستويين النظري والعملي في مجال التمويل الاصغر عموما والتمويل الاصغر الاسلامي على وجه الخصوص. والتعرف على المخاطر التي تتعرض لها واستراتيجيات التعامل معها من خلال التركيز على، التعرف على طبيعة التمويل الاصغر التقليدي

[1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص،14-19

والاسلامي وأنواعه وتطبيقاته وأهم مفاهيمه وآليات بناء وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وكذلك كيفية تطبيق أساليب التمويل الاسلامي في التمويل الاصغر ومتابعة وتقييم التمويل الاصغر الاسلامي، بالإضافة الى التنظيم والاشراف على مؤسسات التمويل الاصغر التقليدي والاسلامي.

ب - دورة تدريبية حول "المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ": أتى ترتيب هذه الدورة إدراكا لأهمية فهم وتحليل المخاطر التي تواجه القطاع المالي والمصرفي نتيجة للتغيرات المناخية وكيفية تقديم الحلول التي من شأنها أن تقلل من الاثار المالية والاقتصادية المترتبة على التغير المناخي، حيث زاد الاهتمام بها مؤخرا كأحد العناصر الرئيسة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وغطت هذه الدورة عدة محاور كتحديد مخاطر التغيرات المناخية والبيئية وآثارها على المؤسسات المالية، وتقييم وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ وكيفية الافصاح عنها، بالإضافة الى بيان دور البنوك المركزية ومؤسسات الاشراف في تقييم المخاطر ومراجعة الادوات التنظيمية.

ج - دورة تدريبية حول "سياسات وأدوات التمويل الاخضر": أتى ترتيب هذه الدورة إدراكا لأحد أهم التحديات الراهنة، وهي مخاطر تغيرات المناخ الناجمة عن الانشطة الاقتصادية كثيفة الاعتماد على الطاقة التقليدية كالفحم، والنفط، والغاز الطبيعي، والاستخدام غير الرشيد للأراضي الزراعية وللغابات.

د - دورة تدريبية حول "الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب": هذا الاطار قامت الدول العربية على التعاون مع الجهود الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الى إنشاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى مساعدة الدول العربية في وضع التشريعات والاجراءات الكفيلة بتعزيز قدرتها على مكافحة هذه العمليات والحد منها، بما ينسجم مع الممارسات الدولية في هذا المجال حيث ركزت على وظيفة الامتثال وإطارها التنظيمي والعملي، وكيفية بناء برنامج امتثال فعال، وكذلك مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب والتوعية بالاحتيال والعناية الواجبة للعملاء، بالإضافة الى تحسين الاخلاق والسلوك الوظيفي، وأهمية حوكمة الشركات.

هـ- دورة تدريبية حول "الاقتصاد وتحديات تغيرات البيئة والمناخ": في هذه الدورة تم تقديم نظرة عامة حول التغير المناخي والبيئي وتكلفته الاقتصادية، وركزت الدورة على الاثار الاقتصادية للتغيرات المناخية، وتأثير التغيرات المناخية على القطاع المالي، الاقتصاد والبيئة: لماذا يجب أن نهتم؟، وكذلك تحديد السياسات الاقتصادية في ظل التغيرات البيئية والمناخية.

و. دورة تدريبية حول "النمو الشامل": هدفت الدورة إلى زيادة وعي المشاركين بمفاهيم النمو الشامل، وتعريفهم بالأدوات التحليلية والتشغيلية لتقييم وقياس ومتابعة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية الكلية

على النمو الاقتصادي والفقر وعدم المساواة وتوفير فرص العمل، كما ركزت الدورة على مؤشرات قياس النمو الشامل وكيفية تصميم استراتيجياته.

ز. تبادل الخبرات بين أعضاء فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: ناقش هذا الفريق خلال اجتماعاته في عام 2022 العديد من الموضوعات المهمة منها:

-بناء السلامة والصحة المالية لتطوير قطاع مالي شامل ومرن ومستقر.

-تعزيز المسؤولية المجتمعية والبيئية وتطبيق متطلبات التمويل المستدام.

-إجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتأثيرها على الشمول المالي.

-آفاق الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول والاثر على الشمول المالي في المنطقة العربية.

-المستهلك المالي.

-القطاع الغير رسمي.

-المدفوعات الرقمية.

-التمويل الأخضر.

-الشمول المالي والشباب.

04: إنتاج ونشر المعرفة: كما يعمل على الترويج للشمول المالي من خلال انتاج ونشر المعرفة وفي هذا الخصوص نجد[1]:

أ. دليل عملي حول "إصدار العملات الرقمية": قام صندوق النقد العربي في إطار مساعيه بإصدار دليلا عمليا للمصارف المركزية العربية بغية دعم جهودهم حول "إصدار العملات الرقمية"، من أجل إصدار عملات البنوك المركزية الرقمية بما يتناسب مع أهداف البنك المركزي والموارد المتاحة والاثار المستهدفة، أخذا في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة، والبنية التحتية.

[1] [1] صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 21-24

ب. دراسة حول "دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية": ويكتسي هذا القطاع أهمية بالغة في تحقيق الأمن الغذائي وخلق فرص العمل، والمساهمة في تنمية الصناعة من خلال المواد الخام والصناعات الغذائية.

ج- دراسة حول "توجهات المصارف المركزية العربية نحو إصدار عملات رقمية": تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى اتجاهات إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية في الدول العربية استنادًا إلى دراسة استقصائية أجراها صندوق النقد العربي، كما ترغب هذه البنوك المركزية في تحسين إدارة السياسة النقدية باستخدام العملات الرقمية.

د- موجز سياسات حول "واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية": في هذا الموجز تم تسليط الضوء على تطور قطاع التمويل متناهي الصغر الحالي والتحديات التي تواجهه والإشراف عليه في الدول العربية.

هـ- سلسة كتيبات تعريفية موجهه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي : يهدف صندوق النقد العربي إلى تعزيز العلاقات مع الدول الأعضاء لتحقيق أهدافه، بما في ذلك نشر المعرفة الاقتصادية والمالية، ويخطط الصندوق لإصدار كتيبات تعريفية لزيادة الوعي الاقتصادي والمالي بين الشباب، مع التركيز على قضايا مثل الشمول المالي والتقنيات المالية الحديثة والعملات الرقمية، كما أصدر صندوق النقد العربي كتيبات تعريفية حول "التمويل الزراعي" لتسليط الضوء على أهميته وأهدافه وآلياته، والهدف من ذلك هو دعم القطاع الزراعي، وتمكين الحكومات العربية من تحقيق الأهداف الاقتصادية، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل، وتقليل الواردات الغذائية، وبالتالي سد الفجوة الغذائية.

05- توسيع مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية: من اجل توسيع مبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية تعمل مجموعة من المؤسسات على تبني هذه الأخيرة، وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): المؤسسات المساهمة في مبادرة الشمول المالي

المؤسسة	التعريف
-صندوق النقد العربي (AMF)	مؤسسة مالية عربية اقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في سنة 1977، بهدف ارساء الاساس النقد بالتكامل لاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الاعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الاعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الاصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير تعزيز الاسواق المالية العربية.
-الوكالة الالمانية للتنمية (GIZ)	منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الالمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي، يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الالمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، تعمل الوكالة ايضا بالنيابة على الوزارات الالمانية الاخرى وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم، تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة:
-التحالف العالمي للشمول المالي (AFI)	منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية للفصل 485من قوانين دول ماليزيا، ويوفر تحالف الشمول المالي منبرا لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند الى الادلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول الى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.
-مجموعة البنك الدولي (WB)	تركز مهمة البنك الدولي غلى الاهداف الطموحة المتمثلة في انهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول الى الخدمات المالية، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول للخدمات المالية الرقمية الرسمية، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الادوات للمضي قدما نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، التقرير السنوي 2022

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر السعودية

لاتزال العديد من الدول العربية تعاني من الضعف في تحقيق مستويات مقبولة لمؤشرات الشمول المالي، وذلك راجع الى نقص الوعي المالي والمعرفة بالخدمات والمنتجات المالية، ونجد الجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه العديد من التحديات في سبيل تحقيق المستوى المقبول لمختلف مؤشرات الشمول المالي.

المؤشر الأول: ملكية واستخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة الى اجمالي السكان البالغين

يقيس هذا المؤشر نسبة المستجيبين الذين يستخدمون حسابات (خاصًا بهم أو حساب شخص آخر) لدى بنك أو مؤسسة مالية أخرى.

الجدول رقم (06): نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		الجنس (ذكر)			الجنس (أنثى)		
	الذكر	الانثى	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	58	33.53	60.9	56.3	56.8	40.1	29.3	31.2
مصر	25.43	20.16	18.8	38.7	18.8	9.3	27	24.2
السعودية	79.16	61	75.3	80.5	81.7	61.2	58.2	63.5

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

نلاحظ من خلال الجدول أن مستويات الشمول المالي خلال السنوات (2014-2017-2021) نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية المسجلة متقاربة بالنسبة للذكور وهي نسبة متوسطة مقبولة أما بالنسبة للإناث فنلاحظ تناقص النسبة من 40.1% سنة 2014الى 31.2 سنة2021، وهذا يدل على صعوبة وصول المرأة الجزائرية الى القنوات المالية الرسمية، وبالمقارنة مع النسب المسجلة بالنسبة لدولة مصر والسعودية يتضح أن الجزائر في حالة لا بأس بها في نسبة امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية عند الذكور بنسبة اجمالية مقدرة بـ58% وضعيفة عند الاناث

ب33.53%ويرجع سبب هذه الفجوة الى أن هناك نسبة قليلة من النساء اللواتي يمارسن المهن الحرة مقارنة بالرجال وكذلك ارتفاع نسبة البطالة في أوساط النساء وخاصة الريفيات.

الجدول رقم (07): نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		السن من 15الى 24			السن +25		
	-15 24سنة	+25	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	31.26	52.53	38.5	28.6	26.7	57.5	48.8	51.3
مصر	11.16	30.3	14.1	9.7	9.7	17.4	39.7	33.8
السعودية	65.13	75.53	54.4	70.5	70.5	76	75.3	75.3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسب ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية من اجمالي السكان البالغين حسب السن من15الى24سنة كانت متناقصة خلال خلال السنوات (2014-2017-2021) ، حيث سجلت سنة 2014 نسبة 38.5%لتصبح في سنة (2021) 28.6% وهي نسبة قليلة مقارنة مع دولة السعودية، بينما كانت ملكية الحسابات حسب السن أكبر من 25سنة نسبة متوسطة حيث قدرت ب 51.3% لسنة (2021)، كما نلاحظ وجود فجوة بين الفئتين مقدرة تقريبا ب20% وهذا يمكن أن يكون بسبب عدم استطاعة فئة السن من 15-24 فتح حسابات مصرفية في الجزائر الا بتصريح أبوي أي أنهم لا يتمتعون بالاستقلالية المالية عكس فئة +25.

المؤشر الثاني: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر نسبة الأشخاص الذين قاموا بالاقتراض للأموال (مع أنفسهم أو مع شخص آخر) لأي سبب ومن أي مصدر في العام الماضي.

الجدول رقم (08): نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		الجنس (ذكر)			الجنس (أنثى)		
	الذكر	الانثى	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	32.43	32.63	26.2	32	39.1	25.7	36.1	36.1
مصر	44.5	42.66	34.4	52.1	47	%36	46.1	45.9
السعودية	62.2	49	64.7	59.2	62.7	45	46.8	55.3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض في المؤسسات المالية الرسمية ترتفع خلال خلال السنوات (2014-2017-2021)، حيث سجلت الجزائر أعلى نسبة سنة (2021) تقريبا 32% وهي نسبة متساوية عند الفئتين أي لا توجد فجوة بينهما، ولكن عند المقارنة مع الدول العربية مصر والسعودية نجد أنها نسبة متدنية.

الجدول رقم (09): نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية حسب السن للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		السن من 15الى 24			السن +25		
	-15 24سنة	+25	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	24.26	33.66	23	23.3	26.5	27.4	31.2	42.4
مصر	30	48.8	26.6	28.6	35	%39.3	56.6	50.5
السعودية	57.3	56.76	54.8	56.6	60.5	%57	53.8	59.5

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض للبالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية خلال السنوات (2014-2017-2021) يتزايد ازدياد طفيف جدا، حيث نلاحظ ارتفاع من 23% في سنة 2014الى 26.5في سنة 2021لفئة الشباب وارتفاع من 27.4% سنة 2014 الى 42.5% سنة2021 عند الكبار، وهذا راجع الى عدم العمل باستراتيجية الشمول المالي بالشكل المطلوب وكذلك الشروط الصعبة والتعجيزية للحصول على القروض، والنتيجة الاجمالية للفئتين تعبر على أن نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر أقل من نسبة نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المالية الرسمية في الدولتان العربيتان (مصر، السعودية).

المؤشر الثالث: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للمستجيبين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (10): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		الجنس (ذكر)			الجنس (أنثى)		
	الذكر	الانثى	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	18.2	9.26	21.9	14.4	18.3	5.7	8.4	13.7
مصر	6	3.2	4.2	8.7	5.1	3.9	3.8	1.9
السعودية	25.43	16.86	20.1	18.1	37.4	9.2	8.6	32.8

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية ضعيفة جدا مقارنة مع دولة السعودية وهي في حالة انخفاض مثل ما هو مبين في الجدول

حيث تراجعت من 21.9 %لسنة 2014 الى 18.3% سنة2021 عند الذكور، في المقابل نرى تحسن قليل جدا عند الاناث حيث انتقلت من 5.7بالمئة سنة 2014الى 13.7بالمئة سنة 2021، يمكن القول سبب انخفاض هذه النسبة الى تجاهل الفرد الجزائري الحسابات الادخارية وأهميتها وكذلك عدم وجود الثقة بين العملاء والبنوك.

الجدول رقم (11): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		السن من 15الى 24			السن +25		
	-15 24سنة	+25	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	6	17.33	9.1	2.8	6.1	16.5	15.1	20.4
مصر	2.8	5.33	3	4.9	0.5	4.6	6.7	4.7
السعودية	19.26	22.43	15.7	10.8	31.3	15.5	15.2	36.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يوضح الجدول أعلاه نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية، حيث نلاحظ من خلال النسب الاجمالية أنها نسبة ضعيفة سواءا عند الشباب أو الكبار ، لكن عند الشباب هي في حالة تراجع من 9.1%في سنة 2014الى 6.1% في سنة 2021، أما عند الكبار فهناك تحسن طفيف خلال خلال السنوات (2014-2017-2021)، حيث سجلت الجزائر نسبة 20.4% سنة 2021 بعدما كانت 16.5% في سنة 2014، ويفسر انخفاض هذه النسبة الى أن الافراد في الجزائر قليلا ما يقومون بإيداع مدخراتهم في المؤسسات المالية الرسمية، وكما هو الحال بالنسبة لدولتي مصر والسعودية بالنظر الى النتيجة الاجمالية فهي ضعيفة.

المؤشر الرابع: مؤشر الائتمان في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين يمتلكون بطاقات ائتمان في المؤسسات المالية الرسمية.

الجدول رقم (12): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ائتمانية في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		الجنس (ذكر)			الجنس (أنثى)		
	الذكر	الانثى	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	5.86	2.2	8.4	5.1	4.1	3.8	1.3	1.5
مصر	3.66	1.66	3	4.1	3.9	0.7	2.6	1.7
السعودية	20.66	13.46	16	21.4	24.6	5.3	8.4	26.7

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة امتلاك الافراد للحسابات الائتمانية في المؤسسات المالية الرسمية ضعيف جدا عند الدول الثلاثة في خلال السنوات (2014-2017-2021)، حيث نلاحظ أن النسب تتناقص بالنسبة للجزائر عند الذكور خلال الفترة(2014-2021)ب 8.4%، 5.1%، 4.1% على التوالي، ونفس الشيء عند الاناث ب 3.8%، 1.3%، 1.5% على التوالي، وهذا راجع الى تعقيد الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بفتح حساب ائتماني وعدم قدرة الافراد بتقديم الضمانات المطلوبة من قبل المؤسسات المالية، أو يمكن أن يكون الافراد يفضلون التعامل النقدي عن التعامل الائتماني.

الجدول رقم (13): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ائتمانية في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن للسنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		السن من 15الى 24			السن +25		
	-15 24سنة	+25	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	11.43	4.36	5.6	1.7	2.7	6.4	3.9	2.8
مصر	0.6	3.43	1.1	0.9	0.9	2.3	4.2	3.8
السعودية	16.63	18.1	7.7	12.3	29.9	12.7	17.3	24.3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من خلال الجدول أن نسبة امتلاك الحسابات الائتمانية ضعيفة جدا عند الفئتين خلال فترة الدراسة، وهي في حالة انخفاض عند فئة الشباب حيث انتقلت من 5.6% لسنة2014الى 2.7%في سنة2017، ونفس الشيء عند فئة الكبار هي في حالة تراجع حيث انتقلت من 6.4% لسنة 2014الى 2.8%في سنة 2021،

المؤشر الخامس: مؤشر استخدام الهاتف النقال أو الانترنت في الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

حسب البنك الدولي فإن هذا المؤشر يقيس النسبة المئوية للأفراد الذين استخدموا هواتفهم المحمولة أو الإنترنت لإجراء عملية دفع أو شراء أو تحويل أموال من حساباتهم.

الجدول رقم (14): نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب الجنس خلال السنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		الجنس(ذكر)			الجنس (أنثى)		
	ذكر	الأنثى	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	0.93	0.4	-	2.8	-	-	1.2	-
مصر	1.1	0.4	-	3.3	-	-	1.2	-
السعودية	10.8	5.1	-	32.4	-	-	15.3	-

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر ضعيفة جدا بالمقارنة مع دولة السعودية حيث سجلت في سنة (2017)، 2.8% عند الذكور و1.2% عند الاناث، ومن أهم أسباب تراجع هذه النسب ضعف شبكة الانترنت في بعض المناطق هذا ما يحد إمكانية الوصول الى الخدمات المالية.

الجدول رقم (15): نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية حسب السن خلال السنوات (2014-2017-2021) الى اجمالي السكان البالغين

البلد	المجموع		السن من 15الى 24			السن +25		
	-15 24سنة	+25	2014	2017	2021	2014	2017	2021
الجزائر	0.43	0.76	-	1.3	-	-	2.3	-
مصر	1.23	0.56	-	3.7	-	-	1.7	-
السعودية	5.93	9.2	-	17.8	-	-	27.6	-

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة البالغين في الجزائر الذين يستخدمون الإنترنت والهواتف المحمولة للوصول إلى حساباتهم في المؤسسات المالية الرسمية أقل بكثير مما هي عليه في المملكة العربية السعودية، حيث بلغت النسبة في سنة 2017عند الكبار 2.3%بينما عند الشباب بلغت 1.3%، ويرجع سبب ضعف هذه النسبة الى ضعف مهارات الأفراد الجزائريين في استخدام الانترنت أو الهواتف النقالة للوصول الى حساباتهم واستخدامها.

خلاصة الفصل الثاني:

تضمن هذا الفصل الجوانب التطبيقية للشمول المالي والخدمات البنكية من خلال توضيح جهود الجزائر والدول العربية نحو تعزيز الشمول المالي، وتحليل ومناقشة بعض مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية المختارة -الجزائر-مصر-السعودية-لفترة زمنية محددة.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن الاهتمام بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية لا يزال ضعيف وبعيد على المستوى المطلوب وخاصة في الجزائر، وفي هذا الإطار تسعى الجزائر الى جانب الدول العربية الى تعزيز الشمول المالي، لما له أهمية كبيرة في تسهيل وصول جميع أفراد المجتمع الى كافة الخدمات المالية الملائمة والمناسبة لهم.

الخاتمة

تم التطرق في هذه الدراسة لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالشمول المالي والخدمات البنكية في الفصل الأول وذلك من خلال إعطاء صورة عامة عن مفاهيم متنوعة المصادر وذكر مجموعة من العناصر المرتبطة بالموضوع (أهداف، أهمية، خصائص، أبعاد ومؤشرات.....الخ)، إضافة الى مجموعة من الدراسات المشابهة للموضوع محل الدراسة باللغة العربية والأجنبية، ليتم تحويل واسقاط هذه المفاهيم على الجانب النظري من خلال التطرق الى المساعي والجهود المبذولة نحو دعم وتعزيز الشمول المالي من طرف الجزائر وبعض الدول العربية، وفي الأخير تحليل مؤشرات الشمول المالي لبيان مدى استخدام الخدمات المالية لدى الجزائر وعدد من الدول العربية المختارة.

وفي هذا السياق، يتضح أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة وبعيدة عن المستوى المطلوب.

ومن أجل تحقيق كل هذا يتطلب مبادرات وجهود متنوعة الأوجه، تشمل التنظيمات الحكومية والمؤسسات المالية والمجتمعات، والعمل على نشر الوعي والمعرفة وتوفير منتجات وخدمات مالية متطورة ومبتكرة، واختصارا لكل هذا فالشمول المالي هو الركيزة الأساسية للحفاظ على استمرارية التنمية المستدامة والنهوض باقتصاد الدول.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

-الشمول المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد والاسر والمجتمعات حيث يمكنهم من الوصول الى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة، وذلك حسب ما يتناسب مع إمكانيات كل فرد بما في ذلك أصحاب الدخول الضعيفة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

-تتجلى أهمية الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته في الحد من الفقر، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

-من خصائص الشمول المالي اتاحة التمويل وتقديم الخدمات المالية بواسطة طرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف، كما يساعد النساء في تعزيز التمكين الاقتصادي وخاصة الماكثات من فرص الادخار والاستثمار وتأسيس المشروعات وذلك بما يتناسب مع قدرتهم المالية.

-يساهم الشمول المالي في تحسين جودة الحياة من خلال تحقيق الأهداف مثل تحسين المعيشة وتمويل التعليم والرعاية الصحية وذلك بتوفير الوصول الى الخدمات المالية.

-من خلال ما تم رؤيته بالنسبة للنسب الضعيفة للفئات حسب الجنس والسن والكبار والشباب، يتضح أن الفرد الجزائري لا يتمتع بالمعرفة المالية للخدمات المالية وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

-رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر الى جانب بعض الدول العربية نحو تعزيز الشمول المالي، الا أن مستويات الشمول المالي لازالت متدنية وضعيفة، وهذا ما توضحه نسب مؤشرات الشمول المالي المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي، ويرجع ذلك الى غياب سياسات واستراتيجيات واضحة، الامر الذي يقلل من استخدام الخدمات المالية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال تحقيق الشمول المالي:

- تنظيم حملات التوعية والتثقيف المالي للجمهور لرفع مستوى الوعي حول أهمية الشمول المالي وكيفية الاستفادة من الخدمات المالية.

-تطوير البنية التحتية المالية، لتشمل المناطق النائية والريفية، وتوفير فروع بنوك وخدمات مالية متنقلة للوصول إلى الشرائح غير المصرفية.

-محاولة ابتكار وتصميم خدمات مالية مناسبة لتطلعات ورغبات الافراد.

- تقديم الدعم لتطبيقات الهاتف المحمول وخدمات الدفع الإلكتروني لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وخفض التكاليف.

-دمج وتعزيز التعاون بين الحكومات الخاصة والمؤسسات المالية من أجل تطوير الحلول الجديدة لتحقيق الشمول المالي.

-وضع قوانين صارمة لحماية أموال المستهلكين من أجل تقوية الثقة في القطاع المالي.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

-آليات تحسين الشمول المالي في الجزائر.

- دور التثقيف والتوعية المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

-مساهمة ريادة الاعمال في تقوية الشمول المالي في الجزائر.

-دور التكنولوجيا المالية الرقمية في تطوير الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الاطروحات والمذكرات

01 - آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، مالية وتأمينات، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

02-بولمرج وحيدة، المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2022-2023.

03-سعيدي صبيرة، تفعيل الخدمة التأمينية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ال دكتوراه، مالية وتأمينات، العلوم المالية والمحاسبة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2022-2023.

04-سعدي عبد الرحمان أبو حمزة، واقع الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وأثرها على الأرباح من وجهة نظر الإدارة العليا، مذكرة ماجيستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

05-عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

06-عطاوي الهام، جودة الخدمات المصرفية وأثرها على أداء البنوك -دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015.

07-كردوسي مروة، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، مالية وبنوك، علوم مالية. ومحاسبة، جامعة 8 ماي 1954قالمة، الجزائر، مارس2024.

09-عمورات أعراب، دور التسويق الداخلي في تعزيز المكانة الذهنية للخدمات البنكية، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، علوم تجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 01، 2018-2019.

10- محبوب مراد، استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

11-مستوي عادل، دراسة واقع الخدمات البنكية في الجزائر وآفاق تطويرها خلال الفترة 1990-2013، مذكرة ماجستير، اقتصاد الخدمات، جامعة الجزائر 03، 2013-2014.

12-ولد عوالي أمينة، دور الشمول المالي في تعزيز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د، مالية مؤسسة، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، 2022-2023.

ثانيا: المجلات العلمية

01-اية عادل محمود، أثر تطبيق الشمول المالي على الاداء المالي للبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 2021.

02-أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد04، العدد2عدد خاص، جامعة الشلف، الجزائر، ماي2021.

03-بوطلاعة محمد وآخرون، واقع الشمول المالي وتحديات-الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد02، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-، جوان2020.

04-جمعون نوال، دور البحث والتطوير في تحديث الخدمات البنكية وتطويرها حالة المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة المدبر، العدد07، جامعة الجزائر 03، ديسمبر 2018.

05-حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، جامعة الشلف، الجزائر، جوان2020.

06-دريد خنان، غريب الطاوس، دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة عينة من متعاملي بنك الربكة ومصرف السلام الجزائر، المجلد07، العدد01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، أفريل 2021.

07-سوداني نادية، واقع الشمول المالي في الدول العربية مع الاشارة الى مبادرة الشمول المالي في الدول العربية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات JFCA، المجلد 02، العدد02، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ديسمبر2022

08-صخري عبد الوهاب، بن علي سمية، دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي على المستوى العالمي مع التعريج لوضع دول المنطقة العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد10، العدد02، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، جوان.2022.

09- عبد الحفيظ بن ساسي، رشيد نعيمي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة الى الدول العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد03، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سبتمبر2021.

10-فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد06، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020.

11-مريمت عديمة، جواني صونيا، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد،02 المجلد ،04 جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2012.

12-مفيدة الاحسن وآخرون، واقع الشمول المالي في الجزائر- واقع تحديات- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر من 2011الى2021، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد12، العدد02، جامعة البليدة 02، الجزائر، ديسمبر2023.

13- وفاء حمدوش، أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي-حالة الدول العربية-، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد0، عدد خاص، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، أفريل 2020.

14- ياسر أحمد شاهين، دور الشمول المالي في توفير الحماية للمستفيدين من الخدمات المالية في القطاع المصرفي الفلسطيني-الفترة (2013-2017)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 06، المجلد03، كلي العلوم الإدارية والمالية، جامعة فلسطين الاهلية، فلسطين، يونيو 2019

ثالثا: الملتقيات:

- علالي سارة، تنيو كنزة، الملتقى الوطني حول: الشمول المالي في الجزائر الواقع والافاق، جامعة فرحات عباس سطيف01، يوم13أكتوبر2022.

رابعا: التقارير والنشرات التعريفية:

01- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، أبو ظبي، الامارات المتحدة العربية، 2017، ص05.

02- صندوق النقد العربي، مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، التقرير السنوي 2022.

03- تقرير بنك الجزائر 2022.

خامسا: المو اقع الالكترونية:

01- البنك الدولي، الشمول المالي،https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview.

02- [1] البنك المصري، الشمول المالي، https://banquemisr.com/Home/ABOUTUS/Literacyand.

03- بنك الجزائر، ttps://www.bank-of-algeria.dz/ar/عن-بنك-الجزائر.

04- الشمول الماليAFI، https://www.afiip.org/ar/home/.

05-قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي Global Financial Inclusion | Data Bank (worldbank.org)

المراجع باللغة الأجنبية
المو اقع الإلكترونية

01-المجلات العلمية:

01-Benhalima Faycal, El-Mehdi Barça, The Reality of Financial Inclusion in Algeria Under the Current Level of Governance, economic sciences mangment and commercial sciences review, volume15, N02, Tipaza University Center, Morsli Abdellah, 12-2022.

02-Hassyna DAKHANE, Financial Inclusion in Algeria and Arab countries: A Comparative study, Journal of Contemporary Business and Economic Studies, vol07, N01, Un,iversity of TiziOuzou –UMMTO-, Algeria, 01-2024.

03-Nedjla Lemerini, Abdellatif Habi. The reality of financial inclusion in Algeria and the Arab world. International Journal of Economic Performance, volume05, Issue02, University of Tlemcen(Algeria), 12-2022.

04-Rakhrour Youssef, Daham Said Redouane, Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook, Strategy and Development Review, volume11, N04, 1 University Amar Telidji of Laghouat, Algeria, 07-2021.

02-المو اقع الالكترونية:

01-Bankd'Algérien 2022، Brochure sur l'Inclusion financière, p01، https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2022/10/inclusion7

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكروعرفان	-
ملخص الدراسة	I
قائمة المحتويات	II-III
قائمة الجداول	V-IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	05
المبحث الأول: الشمول المالي والخدمات البنكية	06
المطلب الاول: ماهية الشمول المالي والخدمات البنكية	19-06
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	24-19
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	25
المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية	26-25
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية	28-27
خلاصة الفصل الاول	29
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	30
المبحث الأول: دور البنك الجزائري في تعزيز الشمول المالي	31
المطلب الاول: لمحة عن البنك الجزائري	32-31
المطلب الثاني: جهود بنك الجزائر نحو تعزيز الشمول المالي	37-32
المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر والسعودية خلال السنوات2014-2017-2020	38
المطلب الاول: نظرة عامة عن الشمول المالي في الدول العربية	45-38
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدولتان مصر السعودية	53-45

خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	56-55
قائمة المراجع	61-58
فهرس المحتويات	62-61

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الجزائر والدول العربية، من خلال الجهود والمساعي المبذولة في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال دراسة المتغير الشمول المالي في ظل التطورات الحديثة للخدمات المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تقديم وصف للشمول المالي وبيان مؤشراته إضافة الى الخدمات البنكية في الجانب النظري، والادوات الاحصائية من أجل تحليل البيانات المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي من خلال الجداول.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لازالت تعاني من تدني مستويات الشمول المالي، مثلها مثل بعض الدول العربية، وهي بحاجة الى وضع سياسات واستراتيجيات فعالة تسمح لها بتحسين الشمول المالي، انطلاقا من تنويع الخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات البنكية، الخدمات المالية، مؤشرات الشمول المالي.

Abstract:

The purpose of this study was to clarify the role of Algeria and the Arab States through efforts and endeavors to promote financial inclusion by examining the changing financial inclusion in the light of recent developments in financial services. Accordingly, the analytical descriptive approach was drawn upon with a view to providing a description of financial coverage and indicators, as well as of banking services on the theoretical side and statistical tools for analyzing data from the World Bank database through tables.

The study found that Algeria continues to suffer from low levels of financial inclusion, as do some Arab States, and needs to develop effective policies and strategies that will allow it to improve financial inclusion, based on the diversification of financial services.

Keywords: financial inclusion, banking services, financial services, financial inclusion indicators.